تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في مصر على ضوء الخبرة الهندية

إعـــــداد

د/هناء احمد محمود عبد العال
أستاذ التربية المقارنة المساعد
كلية التربية- جامعة بنى سويف

Blind Reviewed Journal

ملخص البحث:

تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في مصر على ضوء الخبرة الهندية وبما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري؟، ويتناول البحث المشاركة المجتمعية في كل من الهند ومصر من حيث المفهوم، النشأة والتطور، والأهداف، والأهمية، المبادرات، ويسعى البحث إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مصر بما يتوافق مع ظروف المجتمع المصري، ولتحقيق هذا الهدف يطبق البحث المنهج المقارن وفقًا للخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** تتضمن الإطار العام للبحث، ويشمل مقدمة البحث، المشكلة، أهمية البحث ، وأهدافه، منهجه، وحدوده، ومصطلحاته، الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعليق عليها.
- **الخطوة الثانية:** تقديم إطار نظري يتعلق بالمشاركة المجتمعية في التعليم.
- **الخطوة الثالثة:** وصف وتحليل لواقع المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في الهند في ضوء القوى والعوامل الثقافية.
- **الخطوة الرابعة:** وصف وتحليل لواقع المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في مصر في ضوء القوى العوامل الثقافية.
- **الخطوة الخامسة:** تفسير أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي بالهند ومصر في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.
- **الخطوة السادسة:** وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمصر في ضوء الدراسة المقارنة وبما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري.

Abstract

The research problem is determined in answering the following question: How can community participation be activated in school education in Egypt in the light of the Indian experience and in accordance with the cultural conditions of the Egyptian society? The research deals with community participation in both India and Egypt in terms of concept, origin and development, objectives, and importance Initiatives, and the research seeks to develop a proposed vision to activate community participation in Egypt in line with the conditions of Egyptian society. To achieve this goal, the research applies the comparative approach according to the following steps:

- **The first step**: includes the general framework of the research, including the introduction to the research, the problem, the importance of the research, its objectives, methodology, limits, and terminology, previous Arab and foreign studies and comment on them.
- **The second step**: presenting a theoretical framework related to community participation in education.
- **The third step**: a description and analysis of the reality of community participation in school education in India in the light of cultural forces and factors.
- **Fourth step:** a description and analysis of the reality of community participation in school education in Egypt in light of the forces of cultural factors.
- **Fifth step**: Interpreting the similarities and differences between community participation in school education in India and Egypt in the light of some social science concepts.
- **The sixth step**: to develop a proposed vision to activate community participation in Egypt in the light of the comparative study and in line with the cultural conditions of the Egyptian society.

مقدمة البحث:

إن نجاح العملية التعليمية بكل أبعادها أنها تتم من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلى المختلفة، فمن المعروف أن التعليم بجميع عناصره المختلفة لابد وأن يتوافق مع المجتمع الذى يحقق أهداف العملية التعليمية؛ لذا فقد نال الدور التربوي للمشاركة المجتمعية نوعًا من التغير في العصر الحديث نظرًا لما يفرضه ذلك العصر من تحديات معرفية وتكنولوجية تحتاج إلى إعادة نظر فيما يتعلق بالعلاقة بين العملية التعلمية والمشاركة المجتمعية.

وتُعد قضية تطوير التعليم والخروج من أزمته الراهنة انعكاسًا لرغبة قوية من قبل الحكومات والمختصين والمفكرين وأصحاب الرأي للوصول إلى أفضل الطرق والوسائل التي تحقق أهداف وغايات التربية الحديثة بغيه تحقيق تطلعات المجتمع والأهداف المنشودة لأبنائه، وتعزيز جودة التعليم والارتقاء به، وتطويره ليتناسب والتحديات التكنولوجية والمعرفية المشاركة والتي تواجه العالم، ومع الانفتاح العالمي وظهور المعرفة ألغت العولمة الكثير من القيود والحدود التي جعلت من قضية التعليم أمرًا حتميًا ومنطقيًا لمواجهة تلك التحديات، ومن ثم كان التوجه نحو لامركزية التعليم، وإتاحة الفرصة للمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم على كافة المستويات والمراحل، والوصول إلى التطوير الذى يُعد من الأهداف الأساسية للتربية بمفهومها المعاصر (عبد الرسول، ٢٠١٨: ٣٨٥).

وباعتبار أن العملية التعليمية مسئولية قومية تضامنية، فإن نجاح أي استراتيجية تعليمية يعتمد بشكل رئيسي على تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية، والأسرة المصرية صاحبة حق أصيل للمصلحة مدعومة بإرادة سياسية تتبنى التعليم كمشروع وطني ذي أولوية متقدمة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤-٢٠١٧: ٣).

وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم المشاركة المجتمعية برؤى واتجاهات مختلفة، فمن هذه الدراسات ما يرى أن مشاركة المجتمعية مطلب رئيسي لتطوير مسيرة التعليم، وثانية ترى أنها مطلب جماهيري للحد من مشكلات العملية التعليمية خاصةً (التسرب الدراسي، والدروس الخصوصية، وغيرها)، وأخرى ترى أن للمشاركة المجتمعية أهمية خاصة في قبول الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة في المجتمع، واستثمار طاقاتهم بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم (الوكيل، ٢٠١٢: ٣٨-٣٩).

وقد أكدت المعايير القومية للتعليم الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في سبتمبر عام (٢٠٠٣) على تحسين جودة العملية التعليمية، وأصبحت هذه المعايير أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها جودة العديد من جوانب العملية التعليمية؛ مثل: المشاركة المجتمعية في التعليم، وتطبيق اللامركزية من خلال مشروع التعليم الأساسي، والسماح للجمعيات الأهلية والشركات الخاصة وكافة أبناء المجتمع ومجالسة المحلية بالمشاركة في العملية التعليمية، وإدارتها، والاهتمام بتطوير نظام الإدارة المحلية (بهاء الدين،٢٠٠٣:١٥).

وتُعتبر المدرسة الابتدائية اللبنة الأساسية في النظام التعليمي، لما لها من بالغ الأثر داخل السلم التعليمي، ولا يمكن للمدرسة الابتدائية أن تواكب التسارع العلمي والتكنولوجي إلا إذا قامت بالانفتاح على المجتمع المحلى، ويُعد فريق المشاركة المجتمعية بمثابة أحد التنظيمات الهيكلية القائمة داخل المدرسة الابتدائية، ويتكون فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية من المربين، وأولياء الأمور، وكافة المعنين بالعملية التعليمية، وأفراد ومؤسسات المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، وتلبية لنداءات الخطاب الرسمي السياسي والتربوي وتفعيلاً لنتائج الدراسات السابقة، ومواكبة للتطورات العالمية المعاصرة المؤكدة على حتمية المشاركة المجتمعية في الخدمات التعليمية، ودعمًا لاستقلالية المدرسة الابتدائية، ودفعًا للتحول بإدارتها من النمط المركزي التابع إلى النمط الاستقلالي (حسن، ٢٠١١: ١٣٩:١٤٠).

وقد توجهت وزارة التربية والتعليم شأنها في ذلك شأن العديد من النظم التعليمية على مستوى العالم إلى تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة هذه الأنشطة وفى العملية التعليمية ككل من خلال العديد من المحاولات؛ ومنها: إصدار وثيقة المشاركة المجتمعية ضمن المعايير القومية للتعليم في مصر وذلك عام (٢٠٠٣)، ثم بعد ذلك إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام (٢٠٠٦)؛ حيث قامت بوضع المستويات المعيارية لضمان جودة المؤسسات التعليم قبل الجامعي واعتمادها، والتي تضمنت أيضًا مجال المشاركة المجتمعية، كما جاءت الخطط الاستراتيجية للتعليم في مصر؛ لتؤكد على أهمية المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء وغيرها من أشكال المشاركة المجتمعية بما يحقق المحاسبية الأفقية في العملية التعليمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤:١٣٣).

ولذا فقد اهتمت الحكومات والمجتمعات المعاصرة بمشاركة المؤسسات والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة في تحسين جودة التعليم العام، وتنمية المجتمع في مجالات الحياة المجتمعية، والمدرسة كمؤسسة اجتماعية وتربوية لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كاستثمار بشرى وتنمية وطنية مستقبلية واعده (حسن، عبدالله، ٢٠١٨:١٦٥).

وتُعد المشاركة المجتمعية أهم الركائز الاستراتيجية لتطوير العملية التعليمية في مصر على ضوء التوجهات العالمية، وفى الهند فقد أُنشئت لجان التعليم القروية (VEC) Village Education Committees، وتم تجربتها بنجاح، وتم توسيع نطاق عملية إشراك المجتمعات في التعليم في جميع أنحاء الهند، في إطار برنامج الهند الرائد لتعميم التعليم الابتدائي، وإيجاد وعي مجتمعي للآباء والشباب والروابط المجتمعية التي تقوم بالمساهمة من خلال الأرضي، والعمل، ورأس المال، والهدف العام هو توفير التعليم الابتدائي الى المجتمعات المحلية (Dsouza, 2011:2).

مشكلة البحث:

إن نظام التعليم في مصر يحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني حتى تحقيق الأهداف القومية للتعليم، ويأتي هذا الدعم عادةً من أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية، وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨:٩).

وفى ظل ما يشهده نظامنا التعليم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات شاملة في ظل النظام اللامركزي للتعليم من خلال المشاركة المجتمعية، والتي تهدف إلى مجتمع العلم والمعرفة نجد أن المجتمع المصري بحاجة ماسة وهامة إلى توفير تعليم يرتبط بالمجتمع المحلى من خلال رؤية ورسالة واضحة يشارك فيها جميع أطراف العملية التعليمية، وما يملك من الوسائل والغايات والأدوات ما يؤهله إلى التفاعل الوعى والإيجابي مع الواقع الجديد، وذلك من خلال الاعتماد على الدور المهم والحيوي للإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية وما تحويه من إجراءات (عبد الرسول، ٢٠١٨: ٣٨٦).

وإن التوجهات العلمية التي بدأت تسيطر أخيرًا في الأدب التربوي تبرز أهمية المشاركات المجتمعية التي يقودها قادة المدارس نظرًا لأهميتها في بلوغ المدرسة لغايتها؛ حيث تعمل المشاركات المجتمعية

على تجديد العلاقات بين أفراد المجتمع، وتقوى الروابط الاجتماعية؛ مما يؤدى إلى تكوين الولاء نحو مؤسسات المجتمع المحلى، كما تقود المشاركة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلى إلى شعور الطلبة بأنهم جزء من العالم المحيط بهم وليسوا غرباء عنه من خلال اندماجهم بأنشطته المختلفة(عامر، ٢٠٢١:١٩٦).

وبالرغم من الأهمية التي تكتسبها المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف العملية التعليمية إلا أن هناك العديد من أوجه القصور تتعلق بتطبيق المشاركة المجتمعية، فقد أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى وجود قصور في تطبيق أو تفعيل دور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، نظرًا لوجود تضارب ما بين اللوائح والتشريعات والمنظمة لسير العملية التعليمية، وأهداف المشاركة المجتمعية، كما يعول جزء كبير من هذا القصور على انتشار ثقافة التعليم التقليدي، وعدم جدوي وفاعلية المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي (محمد،٢٠٢٠:١).

وكذلك فهناك قصور في دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والأسرة، وإهمال المدرسة القيام بخدمة المجتمع وتنمية البيئة على الوجه المطلوب، وعدم تعبئة واستغلال موارد المجتمع كما ينبغي أن يكون، وإغفال الاهتمام بالعمل التطوعي والخدمي، على الرغم من أن المشاركة المجتمعية تقوم على العمل التطوعي، كما أن ما تقوم به الإدارة المدرسية للعمل على تفعيل، وزيادة حجم التواصل على المجتمع الخارجي، وتدعيم العلاقات مع أطراف العملية التعليمية لا يتناسب مع المردود الإيجابي لنتائج هذه العلاقة(عبد الرسول، ٢٠١٨:٤٢٦).

وقد أكدت العديد من الدراسات الأدبية على وجود العديد من المعوقات التي تؤثر على تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدراس الثانوية بدرجة مرتفعة، ومنها قلة الوعى بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، الكثافة الطلابية (شطا، ٢٠١٦: ٧٢).

كما وقد إشارات نتائج إحدى الدراسات إلى أن هناك قلة في المعلومات المتوفرة عن المدرسة ومشكلاتها لدى أعضاء المجتمع المدني، وضعف ثقافة العمل الاجتماعي، وعدم وضوح رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية، وانخفاض المردود من المشاركة المقرنة بتكلفتها (سيد، ٢٠١٨:٣٢١).

وكذلك فإن من أهم معوقات دور الإدارة الذاتية حيال تفعيل المشاركة المجتمعية يتمثل في كثرة الأعباء الإدارية على القيادات المدرسية، ونقص تدريب القيادات، وضعف مشاركة قيادات تنتمى إلى المجتمع المحلى؛ لذا فإن يُوصى باهتمام القيادات المدرسية والتعليمية بإعداد برامج إرشادية لتنمية المشاركة المجتمعية لدى مجلس الآباء والمعلمين والطلاب ورجال الأعمال والمهتمين بالناحية التربوية (عامر، ٢٠٢١: ٢٠٤).

وفى ظل هذه المشكلات بات وضحًا أن المشاركة المجتمعية في التعليم أصبحت ضرورة استراتيجية حتى يستطيع التعليم أن يحقق أهداف وطموحات مجتمعنا، كما يجب أن يستفيد من خدمات المجتمع المادية والبشرية في حل مشكلاته وتطويره (حسن، عبد الله (٢٠١٨:١٦٧).

كما أن المشاركة المجتمعية تأتى تأكيدًا على أن عملية التعليم لأبنائنا وإعدادهم للمستقبل، وتطوير العملية التعليمية مسئولية مشتركة تحتاج إلى وجود المشاركة المجتمعية الفعالة من كافة المجتمع المحلي بكل مؤسساته لمواجهة عملية إصلاح التعليم، وتطويره، ولمواكبة الاتجاهات المعاصرة (محمد، ٢٠٢٠ :١٣).

وقد بذلت وزارة التربية والتعليم العديد من الجهود سياق دعم لامركزية نظام التعليم وتعظيم المشاركة المجتمعية، والمدرسة التي أصبحت في خضم أعباء كثيرة متتالية ومسئوليات متزايدة بما يستوجب معه التطوير المستمر لتؤدي المدرسة الدور المنوط بها (عامر، ٢٠٢١ :١٦٠).

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: "**كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في مصر** على ضوء الخبرة الهندية بما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري؟"، ويتفرع فيه الأسئلة التالية:

(١) ما الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية؟

(٢) ما واقع خبرتي الهند ومصر في مجال المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي؟

(٣) ما أوجه الشبه والاختلاف بين واقع خبرتي كل من الهند ومصر في مجال المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي؟

(٤) ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في مصر على ضوء الخبرة الهندية بما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) الوقوف على الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية.

(٢) التعرف على خبرتي كل من الهند ومصرفي مجال المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي.

(٣) الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف دولتي المقارنة.

(٤) وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في مصر على ضوء الخبرة الهندية بما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري؟

أهمية البحث:

تمكن الأهمية التطبيقية للبحث الحالي فيما يلى:

- تُعد استجابة للتوجهات العالمية وما توصلت إليه نتائج الدراسات والمؤتمرات العلمية بأهمية ووجوب المشاركة المجتمعية في التعليم باعتبارها إحدى الوسائل اللازمة لتوفير مصادر تمويل تهدف إلى تحسين جودة العملية التعليمية.
- تعد موطن اهتمام المسئولين والمعنيين جميعًا بالمشاركة المجتمعية ممثلون في إدارة المدرسة، والطلاب، وأولياء الأمور، أفراد المجتمع بتعريفهم جميعًا بمجالات تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.
- يقدم البحث تصورًا مقترحًا لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في مصر على ضوء الخبرة الهندية بما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث في:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت على الدراسة التحليلية للمشاركة المجتمعية في كل من الهند ومصر من حيث (المفهوم، النشأة والتطور، الأهداف، والأهمية، مبادرات وأنماط المشاركة المجتمعية).
- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على دولتين للمقارنة هما الهند ومصر باعتبار أن الهند لديها خبره رائدة، فقد أنشأت لجان التعليم القروية، وتم توسيع نطاق عملية المشاركة

المجتمعية في التعليم في جميع أنحاء الهند في إطار برنامج الهند الرائد لتعميم التعليم الابتدائي، وتوفيره عن طريق إيجاد وعي مجتمعي للآباء والشباب والروابط المجتمعية التي تقوم بالمساهمة من خلال الأراضي والعمل وأس المال.

مصطلحات البحث:

- **تفعيل: Activation :**

كلمة "تفعيل" اسم ومصدرها فعل ومضى تفعيل الشيء زيادة أنشطته وتقوينه وتنفيذه، وتفعيل الأمر أي جعلة فاعلاً ووقعيًا (معجم المعاني الجامع، ٢٠١٠).

- **المشاركة: Participation**

لغة تشتق من الفعل أشرك بمعنى أدخل، ويُقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه ومشاركة أي كان شريكة (مجمع اللغة العربية٢٠٠١/ ٢٠٠٢:٣٤١).

- **المجتمع:community**

تتميز المجتمعات بوجود مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون في الثقافة واللغة والتقاليد والجغرافيا والطبقة والقانون، ولا يوجد مجتمع لديه مجموعة متجانسة ومتناغمة من البشر (Dsou Za, 2011:6)

- **المشاركة المجتمعية:Community Participation**

المشاركة لغة: فقد ورد في لسان العرب لابن منظور أن التشارك يعنى المشاركة في التنمية والشريك هو المشارك وشاركت فلانًا بمعنى صوت شريكه، وشريك وإشراك كما يقال نصر أو نصار، الاشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء طريق مشترك أي طريقة يستوى فيه الناس (بن منظور، ٢٠٠١:١٠٣).

- **المشاركة المجتمعية:Participation**

قد عُرفت المشاركة المجتمعية على أنها: مشاركة في الجماعات الاجتماعية، ومشاركة المنظمات التطوعية من جانب آخر وخاصةً ما ينصب دورها على النشاط المجتمع المحلى أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد، وتوصف مشاركة الأعضاء بأنها: فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة أفراد المجتمع أو موافقتهم على ذلك (غيث، ١٩٩٩:١٨٣).

وتعرف المشاركة المجتمعية بأنها: أسلوب عمل جماعي يهدف إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك تقيم العمل والتطوع والاختيار (عوض، نخلة، ٢٠٠٥:٢١٥).

كما يمكن تعريف المشاركة المجتمعية على أنها: الجهود المبذولة من قبل المدرسة والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع، والبيئة المحيطة بالمدرسة، والعملية التعليمية (أولياء الأمور، والطراف الخارجية)، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والمتبادلة، والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات متربطة وإجراءات بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع، كما أنها عملية يلعب الفرد من خلالها دورًا أساسيًا في الحياة السياسة والاجتماعية لمجتمعه أو يكون لديه الفرصة؛ لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٥ :٦٤٢) .

كما يتم تعريفها أيضًا على أنها كافة الجهود التطوعية المادية وغير المادية المبذولة من جانب المجتمع المحلي بكل فئاته، وهيئاته سواء الحكومية أو الخاصة بهدف المساهمة في تحسين العملية التعليمية، وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع (رضوان، ناجى، ٢٠٠٧:١٦٧).

وتعرف أيضًا على أنها الجهود التطوعية التي تقوم من مجلس الأمناء وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المدني، مادية أو عينية التي يقدمها المواطنون سوء كانوا أفرادا أو جماعات سواء بالرأي أو العمل أو التخطيط(محمد، ٢٠٢٠:٣).

ويعرفها البعض على أنها: العملية التي يتم من خلالها اشتراك المجتمع المحلى في دعم وضع القرارات الخاصة بالعملية التعليمية في المدارس، وذلك للمساهمة في حل المشكلات والقضايا التعليمية، وتحقيق كفاءة وجودة وفاعلية النظام التعليمي (عامر، ٢٠١٨: ٢٨٨:٢٩٠).

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن **اشتقاق تعريف إجرائي للمشاركة المجتمعية في التعليم** بأنها: كافة الجهود والأنشطة المبذولة من قبل الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في تحسين جودة التعليم بالعملية التعليمية من اتخاذ القرارات، والتنفيذ، والتقييم، والتخطيط، وتعتمد هذه المشاركة التطوعية والوعي، وقد تكون هذه الجهود والأنشطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الدراسات السابقة:

وقد تم حصرها وتصنيفها وترتيبها تاريخيًا على النحو التالي:

(١) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية في مجال الصحة والتغذية: (Dutta, 1999)

قدمت هذه الدراسة مفهوم المشاركة المجتمعية كاستراتيجية لتحقيق التنمية، ويجب ضمان تقييم المجتمع والوعي والمشاركة، والتمكين قبل أن تصبح مشاركة المجتمع عملية ديناميكية ذاتية، وتتمثل عملية المشاركة المجتمعية في: (تشغيل مجموعه نسائية وتقويتها – التقييم الريفي والتشاركي – تشكيل فريق عمل على مستوي المركز الفرعي – اجتماعات الأمهات – مقدمو الخدمات مع المجموعات التي تدمج العديد من الاستراتيجيات)، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاعات التنموية قادرة على إحداث تغييرات سلوكية إيجابية دائمة تتعلق بالصحة والتغذية بين المستهدفين.

(٢) دراسة بعنوان: المشاركة الشعبية والتمكين في التعليم الابتدائي: (Rashmi,2003)

قامت هذه الدراسة بعرض الخبرات الشعبية والمشكلات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة من المبادرات التي تم إطلاقها في خمس ولايات هندية، وقامت بتغطية مجموعة من القضايا الهامة بما في ذلك كيفية عمل المشاركة المجتمعية في البيئة التي تتميز بالانقسامات الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور، وتوزيع المشاركة، وتحديد المجتمع، وتعريفة، وضمان التمثيل الحقيقي لأولئك المستبعدين تقليديًا من صنع القرار في المناطق الريفية من خلال تقديم مراجعة شاملة وتحليلية للتجارب والابتكار في التعليم الابتدائي.

(٣) دراسة بعنوان: آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة: (أحمد، ٢٠٠٩):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الشراكة بين المؤسسات، وأهدافها، ومراحل بناءها، ومقوماتها، وعوامل ظهورها، وكذلك تحديد بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وإمكانية الاستفادة منها للتوصل إلى تصور مقترح لآليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء رأى الخبراء وبما يتناسب مع ظروف المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، بالإضافة إلى استخدام أسلوب swot لتحليل واقع الشراكة في مصر، وتوصلت إلى أن الشراكة أصبحت بين الجامعة والمؤسسات الإنتاج مطلبًا

أساسيًا لتحقيق تعليم متميز، وأن علاقة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاج تنطلق من احتياجات ودوافع كلا الطرفين؛ لذا فمن الضروري نجاح واستمرار آليات الشراكة بين الطرفين.

(٤) دراسة بعنوان: آليات تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصر: (الروبي، ٢٠٠٩):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشراكة وأساليبها، وأنماطها، والتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني فيها، والتعرف على المتغيرات المجتمعية المعاصرة وانعكاساتها على تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لآليات تفعيل شراكة ومؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، واستخدمت المنهج الوصفي، وانتهت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لآليات تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مراكز شراكة مؤسسات المجتمع المدني تُعد مطلبًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة بجانب الدولة في مجال ذوى الاحتياجات الخاصة، ويعتمد نجاح عملية الشراكة على تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة.

(٥) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية في المدارس العامة: تأثير الحملات الإعلامية: (http://openknowledgeworldbank.org.2009)

تقوم هذه الدراسة بتقييم تأثير حملة إعلامية مجتمعية على الأداء المدرسي في تجربة مجموعة معتادة ذات شواهد، تألفت الحملة من ثمانية أو تسعة اجتماعات عامة في كل من (٣٤٠) قرية عبر ثلاث ولايات هندية لنشر المعلومات إلى المجتمع المحلى فيما يتعلق بالأدوار والمسئوليات التي كلفت بها الولاية إدارة المدرسة، ووقد وجدت الدراسة أن توفير المعلومات من خلال حملة منظمه للمجتمعات كان له تأثير إيجابي في جميع الولايات الثلاث.

(٦) دراسة بعنوان: الإطار المتغير لحكومة التعليم الابتدائي والمشاركة المجتمعية في الهند، التعليم الابتدائي بالهند:(Govinda, Opadhyah, 2010)

تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن الإطار المتغير لحوكمة التعليم الابتدائي، ومشاركة المجتمع في الهند، مع التركيز بشكل خاص على دورها في تحسين مشاركة الأطفال، وقد أكدت هذه الدراسة لمدى قدرة الموظفين على المشاركة في عمليات لجان التعليم القروية على مستوى القاعدة الشعبية والهيئات المحلية؛ مثل: البانشيايات وصنع القرار والنهج المختلفة التي اتخذتها الولايات المختلفة فيما يتعلق بالحكومة المحلية.

(٧) دراسة بعنوان: تغير إطار الحكم المحلى والمشاركة المجتمعية في التعليم الابتدائي في الهند:(Madhumita, Opadhyay, 2010)

تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن الإطار المتغير لحكومة التعليم الابتدائي ومشاركة المجتمع في الهند مع التركيز بشكل خاص على دورها في تحسين مشاركة الأطفال، كما بذلت عدة محاولات لفحص مدى قدرة الموظفين على مستوي القاعدة الشعبية والهيئات المحلية للتعليم، وحاولت هذه الدراسة إنشاء رابط بين فعالية الحكم المحلى والقضايا المتعلقة بالوصول وجودة التعليم المدرسي أثناء مناقشة الإطار المتغير للحكم المحلي، وتمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار.

(٨) دراسة بعنوان: سيناريوهات بديلة لتفعيل دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية (عبد السلام،٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى استعراض أبرز معوقات المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية، والكشف عن واقع دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية، واقتراح سيناريوهات بديلة لتفعيل دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، واستخدمت المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتم خلال الدراسة وضع سيناريوهات بديلة لتفعيل دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية، واختارت الدراسة السيناريو الابتكاري كبديل يعتمد على إجراء تغييرات جوهرية في بنية الفريق؛ حيث عرضت الدراسة

فلسفة المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية، ويُعد دور فريق المشاركة هو التطبيق العلمي للمعايير القومية التعليم من خلال متوسطة يحدثه من حشد جهود المدرسة الابتدائية المصرية نحو التحسين.

(٩) دراسة بعنوان: "المشاركة المجتمعية واللامركزية في التعليم الابتدائي في ولاية غوجارت" (Dsouza, 2011)

هدفت الدراسة إلى تحليل كيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تعزز التعليم الأولى الجيد للأطفال المحرومين في سياق اللامركزية، واستخدم البحث ثلاث منهجيات؛ وهي: مراجعة الأدبيات والتقييم التقديري، وتقنية أفضل الممارسات، وتركز الدراسة على تحليل تدخل partham وهى منظمة تعليمية غير ربحية معروفة في الهند كسناريو لأفضل الممارسات، وتشير نتائج البحث إلى أن العملية، وهياكل التدخل، والأدوات والآليات الخاصة بالمشاركة المجتمعية يجب أن تكون للمشاركة الشاملة بجميع أفراد المجتمع، وتوصلت إلى أنه على الرغم من وجود مساحة لمشاركة المجتمع، إلا أنه تم التحكم فيها بشكل أكبر، وتأتي المشاركة المجتمعية لتحقيق المزيد من الكفاءة، ولتحقيق الاستدامة والفعالية على المدى الطويل، ومن المهم أن يظهر المتطوع في الهيئات أو المجموعات التابعة، ويكون على وعي بكيفية معالجة القضايا المتعلقة بمختلف الخطط والقضايا الحكومية، وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية هي الخطوة الأولى لتحقيق اللامركزية الفعلية.

(١٠) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية في الهند– اداه مبتكرة رئيسية للنجاح في برامج التنمية المجتمعية:(Johnson, 2011)

تهدف الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن المشاركة المجتمعية في برامج التنمية المجتمعية في الهند، نظرة عامة على التحديات مثل التحديات في بيئة العمل، والتحدي لمهنة العمل الاجتماعي في البيئات الريفية، والمشاركة في الممارسة، والتحديات في تمكين المجتمع، والتحديات في المشاركة المجتمعية، والتحديات في التواصل الاجتماعي الفعال والتغلب على التحديات، وتمت معالجة الحاجة إلى تعزيز المشاركة العامة في صنع القرار، وتقديم الخدمات وتحسين أداة الخدمة، وزيادة عمل الشراكة، كما ستكون المساهمة المحتملة لأعمال تنمية المجتمع لمواجهة هذه التحديات، وتم تسليط الضوء على التوترات والصراعات الأساسية في دور العاملين على المستوى المجتمع المحلى

في أعمال التنمية الريفية والحضرية في الهند، وتوصلت الدراسة إلى الطرق التي يمكن للمجتمعات أن تشارك بها في تعزيز وتقديم برامج التنمية المجتمعية، كما تعرض الشروط اللازمة للمشاركة المجتمعية الفعالة، وتناقش دعم فرق المجتمع حتى يتمكنوا من المشاركة بنشاط في أنشطة البرامج على مستوى المجتمع.

(١١) دراسة بعنوان: مشاركة المجتمع في التعليم:(Murali, 2011)

أكدت هذه الدراسة أنه بالرغم من أن معظم الولايات في الهند قد قامت بأجراء انتخابات للهيئات المحلية، إلا أن مشاركة البانشيايات في عمل النظام المدرسي تبدو محدودة، فقد كانت البانشيايات مسئولة عن تشييد مبنى المدرسة وإصلاحه وصيانته فقط، ولا يكون للطبقة الدنيا من البانشيات أي رأى في الأمور التربوية للأطفال، وفي عمل المدرسة المحلية، وتوصلت الدارسة أن للتدخل السياسي غير المبرر من قبل القادة المحليين أو اللامبالاة العامة تجاه تطوير التعليم تقوض الدور الإيجابي البانشيات في التعليم، وتضعف عملية الحكم المحلي كله، ومن الضروري أن يتم تفعيل المشاركة المجتمعية لضمان وصول التعليم على مستوي القاعدة الشعبية.

(١٢) دراسة بعنوان: تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بور سعيد (إبراهيم،٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي وملامحها الأساسية، والسعي إلى دعوة قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم الفني الصناعي، واستخدمت المناهج الوصفي، وأوصت بضرورة مساهمة المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم، وتظافر جهود كل من القطاعين الحكومي والخاص للنهوض بتقديم تعليم ثانوي صناعي يلبي متطلبات سوق العمل ومجتمع القرن الحادي والعشرين.

(١٣) دراسة بعنوان: واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بور سعيد: (جوان، ٢٠١٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وملامحها الأساسية، وإبراز الأسس الفكرية للمشاركة المجتمعية في مدارس التعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، ودورهم في دعم العملية التعلمية، والسعي إلى دعوة قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي من خلال: تفعيل دور المشاركة المجتمعية في الإشراف والرقابة على جودة التعليم للمساهمة بتخريج طلاب قادرون على النجاح، وتضافر جهود القطاعات للنهوض، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على وسائل وأدوات القياس التي تساعد على جمع المعلومات والبيانات، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع أعضاء المجتمع المحلي ومنظماته على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية، وإعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الأمناء للقيام بدورها الحقيقي في عمليات الإصلاح المدرسي.

(١٤) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية والخبرات المؤسسية في التعليم المدرسي، تطوير لجان المدرسة ومراقبتها في ولاية كارنا تاكا:(Janardhya,2014)

تسلط هذه الدراسة الضوء على التأثير والوظائف المختلفة التي تؤديها لجان التطوير والمراقبة المدرسية في ولاية كارناتاكا والمخصصة لها بموجب التشريع المفوض هيكلاً مؤسسيا ديمقراطيًا للمشاركة الفعالة للمجتمع، ويبدو أن لجنة تطوير المدرسة والمراقبة قد لعبت دورًا هامًا في الوصول والتسجيل، ومراقبة المدرسة، وتحقيق جودة التعليم.

(١٥) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية من أجل تطوير مدرسي فعال: رؤية ميدانيه(Savitha, Krishnappa,2014):

أكدت هذه الدراسة على أن الهند تبنت اللامركزية في التعليم من خلال إدخال تدابير مختلفة وعلى رأسها المشاركة المجتمعية، وبالإضافة إلى شفافية الإدارة والشمول، والتعليم للجميع في المجتمع، وتغطية المهمشين، ويهدف البرنامج الرئد لحكومة الهند إلى الوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي لفئة الأطفال كحق أساسي لهم.

(١٦) دراسة بعنوان: تحسين جودة التعليم الابتدائي من خلال المشاركة المجتمعية:(Saanchy, 2014):

أكدت هذه الدراسة على أن جودة التعليم الابتدائي تؤثر بشكل كبير على الفرص التعليمية في المدارس الابتدائية الريفية الهندية، والتي تقدم خدمات للأطفال من سنة ستة إلى عشر سنوات إلا أن هذا المدارس في حالة يرثى لها مع نتائج تعليمية سيئة للغاية، وتوفو التعبئة واسعة النطاق للمجتمعات وسيلة ممكنة لتحسين المدارس الابتدائية في القري، لاسيما في نطاق سياق الضمانات الدستورية مثل الحق في التعليم، وأكدت توصيات الدراسة على أنه يجب دعم المؤسسات المحلية دعمًا نشطًا، ويعد ذلك ضرورة لإشراك مجموعات المساعدة الذاتية في التعليم الأطفال، وتحسين التنسيق بين الأعضاء المختلفين، وأن تسهيل المشاركة المحلية يساعد على ضمان جودة التعليم في المناطق الريفية الهندية.

(١٧) دراسة بعنوان: نهج عالمي للتعليم المدرسي والواقع المحلي: دراسة حالة لمشاركة المجتمع في هاريانا الهند: (Kamlesh, 2015)

أكدت هذه الدراسة على أن برامج المشاركة المجتمعية قد خصصت بعض الجوانب الحاسمة لإدارة المدرسة؛ مثل: رسم الخرائط المدرسية، والمساءلة الاجتماعية، وتصميم المناهج الدراسية، وتعبئة الموارد وما إلى ذلك، وتوصلت إلى أن دور المشاركة المجتمعية تُعتبر هيكلاً شعبيًا قويًا وقابل للتطبيق في الإدارة الفعالة للمدارس.

(١٨) دراسة بعنوان: تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية: (حسن، عبد الله، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى وضع آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، وتناول الخبرات الدولية في مجال المشاركة المجتمعية؛ وهى الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، البرازيل، الهند، ماليزيا، استراليا، اليابان، إندونيسيا، سيرلانكا، أثيوبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لهذه الخبرات الدولية؛ حيث تُعد ضرورة هامة وملحة لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع.

(١٩) دارسة بعنوان: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر: (سيد، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام، وكذلك التعرف على أهم معوقات المشاركة المجتمعية بتلك الصلة، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضعف ثقافة العمل الاجتماعي، وعدم وضوح رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية، وانخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.

(٢٠) دراسة بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي: (السحيمي، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة المنوفية، ووضع فلسفة لمؤسسات المجتمع المدني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لرصد واقع المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي بمحافظة المنوفية، وتوصلت الدراسة لوضع تصور مقترح لتفعيل مشاركة المجتمع المدني من خلال بعض الآليات؛ ومنها دعم مبدأ اللامركزية في التعليم، ودعم التشاركية بإشراك أعضاء من المجتمع المحلي في إدارة المدرسة، وإيجاد قنوات اتصال فعالة ومختلفة بين أفراد المجتمع المدرسي.

(٢١) دراسة بعنوان: واقع دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء اللامركزية (عبد الرسول، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى التعرف الإطار المفاهيمي والمشاركة المجتمعية في التعليم، والتوصل إلى تصور مقترح تمكين أن تفيد الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء اللامركزية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ومنها ضعف مستوى إسهام أولياء الأمور في رسم

رؤية المدرسة ورسالتها، وقلة المشروعات الإنتاجية التي تقدمها المدرسة بالتعاون مع المجتمع، وقلة حفز المعلمين عن التطوع في برامج الخدمة العامة.

(٢٢) دراسة بعنوان: المشاركة في إدارة المدرسة الأسباب: (Kumar,2018)

قامت هذه الدراسة باستعراض الحجج التي تفضل تعزيز مشاركة المجتمع بما في ذلك الآباء في إدارة شئون المدارس خاصةً تلك التي تسيطر عليها الحكومة أو تساعدها، ويُنظر إلى المشاركة في التعليم كطريقة لزيادة الموارد، وتحسين مساءلة المدارس أمام المجتمع الذى تخدمه، وضمان استخدام أكثر فعالية من حيث التكلفة للموارد، والأهم من ذلك أن تكون مستجيبة للاحتياجات المحلية، وأكدت الدراسة على أن المشاركة المجتمعية تؤدى إلى تحسين الوصول المتكافئ والجودة، وتحسين الأداء في المدارس.

(٢٣) دراسة بعنوان: تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظ الفيوم: (علي، ٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى تعريف بإطار الفكري للأنشطة اللاصفية في مدراس التعليم الأساسي كما ترصده الأدبيات والاستفادة ببعض الخبرات العالمية في مجال تفعيل دور المشاركة المجتمعية التربوية والقرارات الوزارية في إدارة الأنشطة اللاصفية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدم آلية دراسة الحالة تحديدًا، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: ضعف دور أطراف المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظة الفيوم، ووجود معوقات داخل المدرسة تحول دون تفعيل هذا الدور.

(٢٤) دراسة بعنوان: متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة:(محمد، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود قصور في تطبيق أو تفعيل دور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، ونظرًا لوجود تضارب ما بين اللوائح، والتشريعات المنظمة لسير العملية التعلمية وأهداف المشاركة المجتمعية، كما يعول جزء كبير من هذا القصور على انتشار ثقافة التعليم التقليدي وعدم جدوي وفاعلية المشاركة

المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، وأوصت الدراسة بتطبيق تصور مقترح من شأنه تفعيل دور المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي بمصر.

(٢٥) دراسة بعنوان: تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء مدخل الإدارة الذاتية (الممارسات، المعوقات، سبل التطوير، بالتطبيق على المدارس الرسمية للغات بقويسنا: (عامر،٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات الإدارة الذاتية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس قويسنا الرسمية للغات، والتعرف على معوقات الإدارة الذاتية في تفعيل المشاركة المجتمعية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بالدعوة إلى تشكيل مجلس أمناء لكل مدرسة سواء كانت حكومية أو خاصة؛ بحيث يتولى المجلس مسئولية تنفيذ السياسات التربوية، واقتراح الخطط والبرامج التي تحقق هذه السياسات، وتعزيز المنهج المدرسي بموضوعات تدعم مفهوم المشاركة المجتمعية لدى الطلبة والطالبات، وتبنى أساليب فرق العمل، والعمل الجماعي؛ لمواجهة التغيرات الحادثة بشكل دقيق وفعال.

(٢٦) دراسة بعنوان: المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي: ((Kumar, Manoj,2021)

تركز هذه الدراسة على سياسة وممارسات المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي بعد الاستقلال في الهند، كما يركز على السيناريو الدولي لمشاركة المجتمع في التعليم المدرسي، كما أنه يحدد بعض المشكلات الخاصة باللجان المدرسية، وقد أكد إطار المناهج الوطنية (٢٠٠٥) على مشاركة المجتمع كوسيلة لتحسين جودة التعليم، وقامت هذه الدراسة بتقديم اقتراحات لتحسين الوظيفة المناسبة للجان المدرسية.

(٢٧) دراسة بعنوان: دور المشركة المجتمعية وتأثيرها على الاستدامة في المناطق الريفية في الهند: (https://www.smsfoundation.org.,2021)

أكدت هذه الدراسة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها هدفًا أساسيًا للمجتمع، ويعتمد التقدم في مبادرات التنمية الريفية في الدولة على مدى وصول هذه البرامج إلى المستوي الشعبي، توصلت الدراسة إلى أنه في بلد كثيف السكان ومتنوع مثل الهند، لا تصل جهود التنمية بشكل كامل

إلى الجماهير على الرغم من أن نوايا الحكومة، بسبب أوجه القصور الهيكلية، وغالبًا ما يؤدي الافتقار إلى الوعي وفوائد برامج التنمية الريفية المستدامة في الهند إلى حدوث تغيرات في التنفيذ.

(٢٨) دراسة بعنوان: مناقشة مشاركة المجتمع في تطوير التعليم: (Dane, 2022)

أكدت هذه الدراسة على أن المشاركة المجتمعية هي مفهوم يعمل على الجمع بين مختلف أصحاب المصالح من أجل حل المشكلات واتخاذ القرارات، وتعد المشاركة المجتمعية ضرورية للحصول على الدعم المجتمعي للتخطيط، والتطوير التربوي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع يلعب دورًا هامًا في النظام التعليمي، ويُعد دعم المجتمع أمًر حيويًا لنجاح المدارس والطلاب الأفراد، وهذا ما أكده الطلاب وأولياء الأمور، وقد تم تشجيع العديد من الطلاب من قبل أفراد المجتمع.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء تحليل الدراسات السابقة العربية استطاعت البحث الحالي أن يستفيد من نتائجها في تأصيل وصياغة المشكلة البحثية للبحث الحالي، كما استفاد مما توصلت إليه من نتائج ومقترحات، وتقارب البحث الحالي ببعض الشيء مع الدراسات السابقة من حيث تناولها موضوع البحث من حيث العموم، والتي تناولت التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في التعليم، وآليات تفعيل المشاركة، ودور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية بالتعليم الاستفادة ببعض الخبرات العالمية في مجال تفعيل المشاركة المجتمعية؛ لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات؛ مثل: دراسة (أحمد، ٢٠٠٩؛ الروبي، ٢٠٠٩؛ جوان، ٢٠١٣؛ سيد، ٢٠١٨؛ السحيمي، ٢٠١٨؛ عبد الرسول، ٢٠١٨؛ علي، ٢٠١٩؛ محمد،٢٠٢٠؛ عامر، ٢٠٢١) وعلى الرغم من التشابه العام إلا أن البحث الحالي اختلف معها في انفراد البحث الحالي بتجربة الهند في مجال المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة، كما اختلفت مع البحث الحالي في المنهج المتبع؛ حيث ارتكزت معظمها على المنهج الوصفي، في حين انفرد البحث الحالي بتطبيق المنهج المقارن، ومن الدراسات الأخرى التي تشابهت مع البحث الحالي في استخدام المنهج المقارن دراسة (أحمد، ٢٠٠٩)، آليات التفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة، في حين اختلف البحث الحالي في الخبرة المتناولة (الهند)، وكذلك في المرحلة التعليمية (التعليم المدرسي)، أما فيما

يتعلق بالدراسات الأجنبية فقد استفاد منها في تأصيل الإطار النظري، وكما استفاد مما توصلت إليه من نتائج توصيات.

منهج البحث وخطواته:

اعتمد البحث على المنهج المقارن الذي تتمثل أبعاده فيما يلي (فتحي، زيدان، ٢٠٠٣: ٩٣-٩٧):

(١) **البعد التاريخي:** يتعلق بدراسة نشأة الظاهرة التعليمية موضوع البحث وعلاقته بالظواهر التعليمية الأخرى ذات العلاقة وكذلك علاقتها بمجتمعها في الدول المختارة بالبحث.

(٢) **البعد الوصفي:** يتم على مستويين، الأول: يختص بدراسة الظاهرة في وضعها المعياري، ويهتم هذا المستوى بتوضيح العلاقة بين أجزاء الظاهرة التعليمية بعضها ببعض وعلاقتها ببيئتها المحيطة، ويختص المستوى الثاني: بدراسة الظاهرة التعليمية في الدولة المختارة للبحث.

(٣) **البعد التحليلي الثقافي:** يختص بإظهار القوى والعوامل الثقافية المسئولة على الوضع الراهن للظاهرة.

(٤) **البعد التفسيري المقارن:** تحديد أوجه التشابه والاختلاف للظاهرة التعليمية في دول البحث، وتفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

(٥) **البعد التنبؤى:** وضع بدائل متعددة للظاهرة الاجتماعية على مستوى الدولة صاحبة المشكلة، وفحص هذه البدائل في ضوء السياق المجتمعي والمستقبلي للدولة المحورية؛ وذلك لمعرفة الصعوبات التي تقابل البدائل، ووضع آليات للتغلب عليها.

ويسير البحث وفقًا للخطوات التالية:

- **الخطوة الأولي:** تتضمن الإطار العام للبحث، ويشمل مقدمة البحث، المشكلة، أهمية البحث ، وأهدافه، منهجه، وحدوده، ومصطلحاته، والدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعليق عليها، وخطوات السير في البحث.
- **الخطوة الثانية:** تقديم إطار نظري يتعلق بالمشاركة المجتمعية في التعليم.
- **الخطوة الثالثة:** وصف وتحليل لواقع المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في الهند في ضوء القوى والعوامل الثقافية.

- **الخطوة الرابعة:** وصف وتحليل لواقع المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في مصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية.
- **الخطوة الخامسة:** تفسير أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي بالهند ومصر في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.
- **الخطوة السادسة:** وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية للتعليم المدرسي في مصر في ضوء الخبرة الهندية، وبما يتوافق مع الظروف الثقافية للمجتمع المصري.

أولاً: الإطار النظري للمشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي:

يتضمن هذا المحور المفهوم، الأهداف، والأهمية، الأنواع، والأنماط، أطراف المشاركة المجتمعية، خصائص المشاركة المجتمعية، مجالات ومعايير المشاركة الاجتماعية في التعليم، دواعي التوجه للمشاركة المجتمعية، المعوقات وطرق التغلب عليها.

(١) مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم:

أصبحت العملية التعليمية في الوقت الحالي لا تعتمد اعتمادًا كليًا على المدرسة وحدها بل تطورت وانتشرت لتشمل الأسرة، والمجتمع بكافة فئاته، ومع دخول هذه العناصر الجديدة في العملية التعليمية والتربوية ظهر مفهوم المشاركة المجتمعية، ثم ظهرت بعد ذلك الأبحاث والمناهج التي تضع لها معايير أساسية تضمن تقديم الفائدة المرجوة منه، تنبع هذه المعايير من فكر يؤمن بمجتمع المعرفة ومجتمع المتعلمين اللذين يشاركون في بناء المعرفة، وفي إثراء منهج التعليم داخل وخارج المدرسة (الوكيل، ٢٠١٢).

وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ على أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية قد أصبحت تُمثل خيارًا استراتيجيًا، ومتطلبًا ضروريًا في عصرنا الحالي، فقد أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تتحقق فيها معدلات المشاركة (فهمى،١٩٩٥: ١٨٥-١٨٦).

وقد أسفرت تجارب الدول الأخرى والبحوث على أن مشاركة الأسرة والمجتمع تؤدى إلى تحقيق النتائج التالية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ١٣١):

- توجهات أفضل من التلاميذ نحو المدرسة والعملية التعليمية.
- تحقيق إنجاز أكاديمي أفضل يتمثل في تحصيل دراجات أعلى في مختلف المقررات.
- انخفاض معدل تسرب التلاميذ.
- تدني نسبة التلاميذ المعرضين للإدمان.
- تزايد دعم أولياء الأمور للمدرسة بصورة كبيرة.
- تطور هائل في معدلات أداء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ارتفاع الرضا الوظيفي لدي المعلمين، وارتفاع الحالة المعنوية.

ويشير مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم إلى أنه رغبة واستعداد الأفراد وهيئات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (محمد، السيد، ٢٠٠٦: ١٠٣).

ويُقصد بالمشاركة المجتمعية في مجال التعليم أنها: المشاركة المجتمعية المتبادلة بين المدارس والمجتمع، وتتمثل في الآتي (بدوى، ٢٠١٥: ١٧٩- ١٨٠):

- مشاركة المدرسة في خدمة المجتمع المحلى، وذلك من خلال دراسة احتياجاته ومواجهة الظواهر والمشاكل الاجتماعية.
- استخدام مباني المدرسة في تقديم خدمات اجتماعية؛ مثل: (معمل الكمبيوتر، المكتبة، المسرح، الملعب، الفصول) وذلك أثناء الإجازات وبعد انتهاء الدراسة.
- مشاركة المدرسة في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية تخدم المجتمع المحلى.
- تقديم منظمات المجتمع المدني الدعم المادي من خلال التبرعات المادية والعينية والدعم المعنوي أيضًا.
- مساعدة منظمات المجتمع المدني المدارس لتنفيذ البرامج التربوية.
- استخدام موارد وإمكانيات منظمات المجتمع المدني لخدمة المدارس.

كما يتم تعريف المشاركة المجتمعية على أنها: العملية التي يلعب من خلالها المواطنون بما يستطيعوا أو يملكوا من رغبة حقيقة ودورًا في برامج ومشروعات التنمية، وفي الحياة الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية في بلدهم، وذلك بوضع أهداف وسياسات المشاركة واستراتيجياتها، واقترح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وتقييم انجازاتها (مجاهد، ٢٠٠٨: ٩٠).

وتعرف أيضًا بأنها: اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام، وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماع في تلبية حاجاتها، وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمراريتها (عثمان،٢٠٠٧: ٢٧١).

كما يتم تعريف المشاركة المجتمعية بأنها: الدور الذى يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل والاستشارات، والاشتراك في عملية التنمية(عباس،٢٠١١: ١٣).

وفي ضوء ما سبق فأن مفهوم المشاركة المجتمعية يُقصد بها كافة الأنشطة التعليمية التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم، ويتم ذلك من خلال شراكة إيجابية من قبل مؤسسات المجتمع بما يعمل على إعطاء دور وفرص لأعضاء المجتمع للعمل على تحسين جودة العملية التعليمية.

(٢) أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي:

يمكن أن تتحدد أهداف المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية فيما يلي (الخطيب وآخرون،٢٠٠٦ :٢٩):

- العمل على تحسين فعالية المدرسة، وتحسين مخرجاتها من خلال دعم المدرسة ماديًا بالدرجة الأولى، ومن خلال المصادر البشرية التي يمكنها أن تقدم خبرتها للطلاب في موضوع معين.
- تدريب الطلاب فيم يتعلق بدخول سوق العمل، والتعرف على بعض الأعمال التي يودون اختيارها كمهنة في المستقبل.
- التنمية المستمرة لجميع العاملين بالمدرسة من إدارة، ومعلمين، ومشرفين.
- تنمية الوعي بالقضايا التربوية، فالمدرسة من خلال اتصالها بالمجتمع تسطيع أن توفر لأولياء الأمور كافة الارشادات والتوجهات اللازمة لتقويم الطلاب.
- الإسهام في تنمية روح التعاون والمشاركة الديمقراطية بين أفراد المجتمع المحلي، والأسرة والمجتمع المدرس عن طريق التطبيق والممارسة الفعلية للأساليب الديمقراطية في العمل داخل وخارج المدرسة.

- إشاعة معايير الجودة والتميز والابتكار والابداع، واعتماد نظام ضمان الجودة كحكم على مدي فعالية الأداء والكفاءة والإنتاجية للمدرسة.
- تقديم الفرصة للطلاب للتعمق في دراسة مجتمعهم، وتطبيق المعرفة والمهارات المتعلمة في المدرسة من منهجية البحث العلمي، ومهارات الطريقة العملية للتصدي للمشكلات والمواقف التي تواجههم، واتخاذ القرارات الرشيدة.

وكذلك فإنه يمكن توضيح أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم في النقاط التالية (الوكيل،٢٠١٢: ٥٠):

- المشاركة بالخبرات والتجارب؛ حيث يتمكن المشارك من تقديم المعلومات والخبرات والمهارات التي لديه على أساس من الأمانة والصدق.
- المشاركة عن طريق تمويل المالي لتحقيق أهداف التعليم.
- المشاركة تنمى لدى الأفراد والمؤسسات الانتماء، والمسئولية، والملكية الجماعية.
- تنوع الأفكار وإثراها نتيجة لكثرة الموضوعات التي تتم مناقشتها، والمشاركة في تنفيذها في العملية التعليمية.
- تحقيق التكامل بين أفكار الأفراد والمؤسسات في الموضوعات والممارسات التي يتم تنفيذها عن طريق التعليم.

وكذلك فإن من أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم ما يلى (جوهر وآخرون،٢٠١٠: ٣٠٨):

- تعليم الطلاب ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تحمل مسئولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- إيجاد شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة أهداف المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي بأنه المساهمة بالجهود المادية والبشرية، وتوفير التمويل الكافي من أجل تحقيق جودة العملية التعليمية بما في ذلك الأموال، الفكر، الأبداع، .....الخ بما يضمن مخرجات تعليمية قادرة على التعايش والتوائم مع زمن العولمة والتطورات التكنولوجية.

(٣) أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي:

يمكن أن ترجع أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم إلى (بهجت، ناس،٢٠٠٦: ٨٧-٨٨):

- أن التربية والتعليم قضية عامة تشغل كافة البشر، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، الأمر الذى تطلب ضرورة مشاركة أولياء الأمور في قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم.
- للتربية جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛ لذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين بهذه الجوانب؛ لمعالجة ومواجهة قضاياها.
- أن الجهود المبذولة من قبل المجتمعات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب أنشطة تربوية لا يمكن تحملها من قبل المعلمين بمفردهم.
- الارتفاع المتزايد والمستمر في كلفة التعليم، وخاصةً مع شيوع القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من زيادة الاقتناع والاهتمام بأهمية التعليم والرغبة فيه.
- اهتمام معظم الدول بعوامل الجودة في العملية التعليمية والتي عادةً ما تزيد من كلفة التعليم.

لقد أصبح التعليم مسؤولية قومية يشارك فيها الجميع بما فيهم القطاع الخاص ورجال الأعمال؛ حيث يقومون بتخفيف عبء التعليم عن كاهل الدولة، والمساهمة في توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، وبذلك تتم عمليات التطوير التعليم؛ بحيث يصبح ملائمًا لاحتياجات المجتمع، انطلاقًا مما يلى (مجاهد، ٢٠٠٨: ٩٧):

وكذلك تنبع أهمية المشاركة المجتمعية في توفير نظم ملائمة للمراقبة والتقويم، بحيث يتلازم مع هذا النظام فريق للتقويم الذاتي الداخلي، مكون من(مدير المدرسة، الوكيل، الأخصائي الاجتماعي، مسئول وحدة التدريب والجودة، ورئيس المجلس الأمناء، ونائب رئيس مجلس الأمناء، وفريق التقويم الخارجي من خارج المدرسة) بغرض متابعة وتحسين المدرسة من خلال المشاركة المجتمعية، وهذا يساعد على تحقيق التنمية المهنية المستدامة للعاملين في الحقل التعليمي (وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٥ :١٠).

وتنبع أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال الاعتبارات التالية (سليم،٢٠٠٥: ٢٥-٣٠):

- **التنمية الثقافية:** فالتغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية تستلزم أدوارًا لكافة التنظيمات المجتمعية لحماية الثقافة السائلة في المجتمع، ووضع تنمية ثقافية أفضل وأكثر ملائمة في ضوء الواقع المعاصر والتحديات المستقبلية.
- **التنمية المهنية:** نتيجة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل تظهر مجموعة من الأعمال تتطلب مهارات معينة تستلزم مشاركة فاعلة من التنظيمات المجتمعية والمهنية من أجل تنمية مهنية مستمرة.
- **أزمة الإنفاق على التعليم:** لمواجهة هذا الأمر ظهرت اتجاهات وتوجهات نحو ترشيد الإنفاق عن التعليم، تقتضي ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحمل الأعباء في مجال التعليم، فإعداد الطلاب ورعايتهم مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة وكافة منظمات المجتمع.

وفي ضوء مما سبق تتضح أهمية المشاركة المجتمعية في حل المشكلات وإنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية، وتحقيق التعاون والتكامل بين منظمات المجتمع المختلفة، وتوفير شعور الانتماء وروح العطاء، وحب العمل التطوعي لدى الأفراد، فضلاً عن توفير التمويلات والمساهمة في بناء المدارس والتصدي للمشكلات التي تواجه العملية التعليمية، والعمل على تحقيق جودة العملية التعليمية.

(٤) أنواع ومبادرات المشاركة المجتمعية في التعليم:

من أنواع وأنماط المشاركة في العملية التعليمية ما يلي:

(أ) المشاركة المباشرة؛ وتتمثل في(إبراهيم، ٢٠٠٧):

- الاشتراكات في الأنشطة التي تمثل الرأي الأخر داخل المدرسة.
- مناقشة الأمور العامة المتعلقة بالمدارس ومسيرتها ومستقبلها، والاهتمام بكافة هذه الأمور بشكل متواصل.

(ب) المشاركة غير المباشرة؛ وتتمثل في (عبدالمنعم، نادية محمد،١٩٩٩ :٣٣):

- المعرفة والاهتمام بما يتم داخل المدرسة.
- المشاركة في أحد أنشطة المدرسة، وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي.
- التجاوب والتعاطف مع رسالة المدرسة وبرامجها.

كما تتخذ المشاركة المجتمعية صورًا كثيرة؛ منها (حسن،٢٠١١ :١٣٤- ١٣٣):

(أ) المشاركة المادية:

غالبًا ما تكون لدي الفئة الغنية التي لديها القدرة المالية من أبناء المجتمع للمشاركة في التنمية المجتمعية، وفي بناء المدارس عن طريق صناديق المجتمع المحلي المدارة من قبل المجتمع، والمساهمة النقدية والعينية للمدارس.

(ب) المشاركة بالرأي:

لا يتقيد هذا النوع من المشاركة بنوعية معنية أو فئة عمرية معنية من أبناء المجتمع، ويأخذ هذا النوع أشكالاً متعددة؛ منها: ما يتعلق بنوعية المشكلات، وما يتعلق بأولوية المشكلات وحلولها، وما يتعلق بإجراءات التنفيذ وإعطاء النصيحة.

(ج) المشاركة بالجهد:

يعتمد على قيام الأهالي بالعمل تطوعًا في بعض المشروعات؛ بحيث يجعلها تتم بأقل التكاليف، وبصورة أكثر فاعلية.

(أ) المشاركة عن طريق حث الأخرين على المشاركة:

يوجد بعض الأفراد في المجتمع لا يتوافر لديهم المال أو الجهد للمشاركة ولكن لديهم القدرة على التأثير في الأخرين وتحفيزهم على الاجتماعات أو المشاركة في تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع.

(ب) المشاركة بحضور الاجتماعات والندوات واللقاءات:

يتم هذا النوع بحضور أفراد المجتمع الاجتماعي واللقاءات والندوات وأعمال اللجان؛ مما يدعم هذه الاجتماعات واللقاءات.

وهناك العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات المجتمعية المختلفة، ومن أهم هذه المجالات (حامد،٢٠٠٩: ٢٥٢-٢٥٥):

(ج) المشاركة في التخطيط:

يشمل التخطيط في هذا الجانب تحديد الحاجات، وصياغة واختيار الطرق والوسائل لتحقيق هذه الأهداف على مستوى المدارس في المناطق التعليمية وليس على مستوى التخطيط الكلي (مستوى الوزارة).

(د) المشاركة في التمويل:

يمكن تحقيق مشاركة المجتمع في التمويل عن طريق: التمويل المالي المباشر عن طريق فرض الضرائب على الشركات المحلية والمواطنين، أو عن طريق التبرعات.

(هـ) المشاركة في الإدارة:

يمكن تحقيق مشاركة المجتمع في الإدارة من خلال تصميم الأبنية المدرسية واختيار موقعها، وإنتاج الوسائل التعليمية، وتقديم المساعدات، ويمكن تقسيم مجالات المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي إلى عدة مجالات تتضح على النحو التالي (العجمي، ٢٠٠٥: ٨):

- **المجال الأول: الشراكة مع الأسر:**

يتكون هذا المجال من خمسة معايير كما يلى:

- مشاركة أولياء الأمور في صنع القرار التربوي وإسهامهم بشكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية، وتنفيذ برامجها المختلفة.
- تيسر سبل اتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالعاملين في المدرسة.
- الإعلام الكافي للأولياء الأمور بالعمليات التربوية والتعليمية في المدرسة.
- تعبير أولياء الأمور عن آرائهم في الخدمة التعليمية المقدمة لأبنائهم.
- تحسين المشاركة المجتمعية لأداء الطلاب سواء في مجال الإنجاز الأكاديمي أو الانضباط السلوكي.

- **المجال الثاني: خدمة المجتمع:**

يتكون هذا المجال من ثلاثة معايير كما يلى:

- دراسة احتياجات المجتمع من قبل المدرسة، ووضع خطط المشاركة المجتمعية بناءً على ذلك وتقييمها.

- استخدام مباني ومواد المدرسة في تقديم الخدمات والأنشطة الاجتماعية.
- مشاركة المدرسة في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية في المجتمع المحلي.

- **المجال الثالث: تعبئة موارد المجتمع المحلى:**

يتكون هذا المجال من المعاير التالية:

- استخدام المدرسة الموارد المتاحة في المجتمع لتنفيذ برامجها التربوية.
- تقديم المجتمع المحلى والشركات ورجال الأعمال للدعم المادي للمؤسسات التعليمية والمدارس.

- **المجال الرابع: العمل التطوعي:**

يتكون هذا المجال من مجالات ومعايير كما يلى:

- تنفيذ برامج ترويج العمل التطوعي داخل المدرسة وخارجها.
- وجود برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة في مشروعات المدرسة.
- توفير آليات لتنظيم تطوع أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم الأنشطة التربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة.

- **المجال الخامس: العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع:**

يتكون هذا المجال من ثلاث معايير كما يلى:

- تبنى المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع التواصل بين جميع العاملين فيها وتضمن استمراره.
- قيام الإدارة التعليمية بشكل دوري بالاتصال والقطاعات المختلفة في المجتمع.
- تبنى المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع وتضمن التواصل مع وسائل الإعلام بما يحقق الشفافية في أدائها.
- وينبغي أن يكون هناك تعاونًا من أحل صياغة وتحقيق الأهداف التربوية، وأن يكون هناك تحديد للاحتياجات التربوية والموارد المحلية المتاحة، وأن يتم تقويم المدرسة من قبل أولياء الأمور والمجتمع.

ثانيًا: المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي بالهند في ضوء القوي والعوامل الثقافية:

الهند لديها العديد من السياسات والتخطيط فيما يتعلق بشأن مشاركة المجتمع في التعليم المدرسي بعد الاستقلال، فقد أكدت لجنه كوثري (١٩٦٤:١٩٦٦) Kothari على أهمية مشاركة المجتمع في التعليم المدرسي، وأوصت بأنه من الضروري إقامة علاقة حميمة بين المجتمعات المحلية والمدرسية لتطوير التعليم الجيد في المدرسة، كما أوصى باختفاء اللامركزية على جميع المستويات (Kumar, 2021: 1246).

(١) مفهوم المشاركة المجتمعية:community participation

تساعد المشاركة المجتمعية في التعليم على تحديد القضايا والمشكلات في التعليم المدرسي، باعتبار أن المدرسة جزء من المجتمع، وأن المجتمع يعمل على دعم المدرسة من أجل تقديم تعليم جيد لكل طالب من أجل تنمية المجتمع ووفقًا لتانكا نثي شارما Tanka Nath Sharma (2008). فإن المشاركة المجتمعية تستلزم الآتي:

- **أولاً:** يجب أن يكون للمجتمع حق الوصول إلى المدرسة، والتعرف على المدرسة ومراقبة ما يجري ويحدث بالمدرسة.
- **ثانيًا:** توعية المجتمع بالموقف، وجعله يدرك أهمية مشاركته في المدرسة؛ حيث يتلقى الأطفال تعليمهم.
- **ثالثًا:** المشاركة في عملية إدارة المدرسة؛ حيث يتعلم الأطفال ويكونون مستعدين للدخول في عملية المشاركة.
- **رابعًا:** اتخاذ القرار، الذي يُعد جزءًا من إدارة المدرسة(Kumar, 2021:1245)

إذن فالمشاركة المجتمعية هي مفهوم يحاول الجمع بين أشخاص مختلفين من أجل حل مشاكل المجتمع، واتخاذ القرار، والمشاركة المجتمعية هي وسيلة لتحمل المسئولية والمساءلة؛ وكذلك لتحديد المشكلة، وتصميم وتنفيذ البرامج المتعلقة بتنمية المجتمع، ويتألف أعضاؤه من مجموعات مختلفة، في الطائفة والدين والجنس ..... الخ. (Kumar, 2021:1245).

وتستخدم المشاركة المجتمعية بشكل شائع كمرادف (الجوار الجغرافي أو الاجتماعي) الذى يتقاسم القيم والممارسات المشتركة، والفطرة السليمة بالذات، وتعرف المجتمعات من خلال الخصائص التي

يشترك فيها الأعضاء؛ مثل: الثقافة، واللغة، والتقاليد، والجغرافيا، والطبقة (Janardhya, 2014:1)

ويرى Uemura أن المشاركة المجتمعية تساهم في تعظيم الموارد المحدودة، وتحديد ومعالجة المشكلات التعليمية، وتطوير المناهج والمواد التعليمية ذات الصلة بحياة المجتمع، والمساهمة في تعزيز تعليم الفتيات، وتغذية الشراكات المجتمعية، وزيادة المساءلة من المدارس تجاه المجتمع، وضمان استدامه البرامج التعليمية المختلفة(Dsouza, 2011:6) .

وفى ضوء ما سبق فإن المشاركة المجتمعية تُعد وسيلة لتحمل المسئولية والمساءلة والمشاركة في عملية أتخاذ القرار والعمليات الإدارية بالمدرسة، وينبغي العمل على تدعيم المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق الجودة في العملية التعليمية، ولحل المشكلات الخاصة بالعملية التعليمية.

(٢) النشأة والتطور:

تاريخيًا كان المجتمع يدير نظام التعليم وليس الدولة، وبعد الاستقلال كان ينظر إلى مشاركة المجتمع في التعليم، ويتم الترويج لها، ففي مخطط غاندي التعليم كانت المدرسة أو أي نوع من الإعداد التعليمي جزأ لا يتجزأ من المجتمع، ومع ذلك أن نظام التعليم في فترة ما بعد الاستقلال كان حكوميًا بشكل تدريجي مع تولى الدولة مسئولية إدارة المدارس وودن استشارة أولياء الأمور والمجتمع المحلى، أو إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في صنع القرار (Janardhya, 2014: 2).

وقد عادت المشاركة المجتمعية لنقاش خلال الثمانيات وسط حديث عن اللامركزية وتعزيز الحكم، وقد تلقت مزيدًا من الدعم من خلال التعديلين (٧٣:٧٤) من الدستور على صلاحيات ووظائف مؤسسات بانشيات راج لتخطيط وتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي (Janardhya, 2014: 2).

ومصطلح بانشيات راج panchya.tiraj هو أدنى مستوى لهيئة الحكم الذاتي المنتخبة ديمقراطيًا، والتي تعمل في كل قرية ضمن نظام المستويات الثلاثة (قرية، كتلة، حي)، وهي الوحدات الأساسية للإدارة، ويتروح عدد الأعضاء من٧ إلى ٣١ عضوًا، وفي بعض الأحيان تكون المجموعات أكبر في الأعضاء، ولكنه لا تضم أبدًا أقل من ٧ أعضاء (Opadhyay,2010:1).

وقد اقترحت لجنة المجلس الاستشاري المركزي للتعليم إطارًا واسعًا لإدارة التعليم، ومن السمات الحاسمة للإطار توفير لجان التعليم القروية (VECS) village education committees، والتي تتمتع بصلاحية فحص سجلات الحضور والابلاغ عن انتظام الطلاب، وحضور المعلمين والأداء العام للمدرسة وقد كانت هناك عمليات مجتمعية بديلة ناجحة تطورت في العقدين الماضيين، ومعظم هذه المبادرات اتخذتها المنظمات غير الحكومية، وقليل من المبادرات التي اتخذتها الحكومة المحلية، وتركز التدخلات على إيجاد وعي مجتمعي للآباء والشباب والروابط المجتمعية التي تقوم بمساعدة المدارس، والمساهمة من خلال الأرض، والعمل، ورأس المال، أو تعزيز هيئات صنع القرار اللامركزية مثل SDMC, VEC وما إلى ذلك (Dsouza, 2011:2)

وقد أُجريت مجموعة متنوعة من المشروعات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في النظام التعليم، ومنها على سبيل المثال مشروع (Dpep)District Primary Education Program برنامج التعليم الابتدائي للمنطقة التعليمية، ومشروع بيهار (Behar Education)، ومشروع التعليم الابتدائي Andara Pradesh, Shiks Ha Karim و Lokjumbish. في ولاية Rajast1han وكافة تلك المشروعات، والتي تُعد مكونًا قويًا للمشاركة المجتمعية(Janardhya, 2014: 2).

أما مشروع Sarva Shiksha Abhiyan فيُعد البرنامج الوطني الرائد لحكومة الهند، والذى يهدف إلى توفير تعليم أولى مفيد ومناسب لجميع الأطفال في الفئة العمرية من ٦إلى١٤ عام في ظل نظام فعال من اللامركزية في صنع القرار (Janaed Hya, 2014: 3)

ويُعد برنامج SSA(2001) (Sarva Shiksha Abhiyan) هو البرنامج الرئد لحكومة الهند لتحقيق عالمية التعليم الابتدائي، كما أنه يضمن أن اشراك المجتمع في تحقيق النجاح من البرنامج، وقد شاركت المؤسسات مثل رابطة الآباء والمعلمين (PTA)، وربطة المعلم الأم (ATM)، ولجنة التعليم القروية(VEC) Gram penchant، وقد بدأت حكومة الهند برنامجًا لتصميم التعليم الثانوي، وقد وضعت حكومة الهند سياسة وقانون التطبيق اللامركزية في التعليم، وتم الشروع في العديد من البرامج لتحقيق اللامركزية في التعليم (Kumar, 2021:1247).

ووفقًا للسياسية الوطنية للتعليم عام ١٩٨٦ فقد تم إنشاء مجالس التعليم في المقاطعة وذلك لإدارة التعليم حتى المستوى الثانوي العالي، كما تم تسليط الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية في

السياسة الوطنية للتعليم ١٩٨٦، الذى شدد على إنشاء مجالس التعليم في المقاطعات ومعاهد التعليم والتدريب في المنطقة، وقد قطعت لجان التعليم القروية هذه شوطًا فيما يتعلق ببرنامج تحسين المدرسة، وإشراك المجتمع المحلى في العملية التعليمية، وإيجاد نظام جديد من المساءلة المتعلقة بالنظام التعليمي (Kumar, 2021:1247)

وفي عام ١٩٩٣ تم تشكيل لجنة لامركزية التخطيط التربوي برئاسة فيرابا موبلى Veerappa Moily، واقتراح التقدير الهيكل الإداري الخاص بـ Panchayatiraj ومسؤوليتهم المتعلقة بإدارة التعليم وفقًا لهذا التقرير، كما عزز إطار المناهج الوطنية من أهمية المشاركة المجتمعية في تطوير المناهج وإدارة المدرسة، كما أنه ركز على أهمية مشاركة المجتمعات في توفير المواد المرجعية المحلية(Kumar,2021: 1247) .

وفي عام (٢٠٠٩) فإن قانون RTE أقر بتشكيل لجان إدارة المدرسية، ووفقًا لهذا القانون يجب أن يتألف نسبة٧٥% على الأقل من أعضاء مجلس الأمناء من أولياء الأمور، والفئات المحرومة، والأقسام الأضعف في المجتمع، كما أن هناك تمثيلاً لا يقل عن ٥٠% من النساء في اللجنة، كما تم تحديد دور SMCS لجان الإدارة المدرس في المدرسة لرصد عمل المدرسة، والمنح التي تتلقاها الحكومات أو السلطات المحلية أو أي مصدر آخر، وإعداد خطة لتطوير المدرسة تعزز جودة التعليم؛ حتى يتضح أن دور المشاركة المجتمعية هو ترسيخ القيم الديمقراطية وضمان الحق في التعليم (Kumar, 2021: 1247).

كما أكدت الخطة الخمسية التاسعة أنه من الضروري بنفس القدر معالجة مشكلة التعليم الابتدائي الشامل ومحو الأمية من خلال حركة اجتماعية قوية ذات أهداف مدركة بوضوح، وتشارك فيها الدولة والحكومات المركزية ومؤسسة بانشياناتى راج والهيئات المحلية الحضرية والوكالات التطوعية ومجموعات العمل والإعلام وكل عنصر داعم في المجتمع، كما أكدت الخطة الخامسة عشر أيضًا على أن مشاركة المجتمع ستكون أكثر منهجية من خلال إشراك مؤسسات باناشايات راج PRJS، والهيئات المحلية الحضرية (Kumar, 2021: 1247).

وبذلك يكون لمراكز التعليم والتدريب المهني واتحادات الأمهات والمعلمين (ATM)، وربطات أولياء الأمور والمعلمين(PTA) دورًا رسميًا في إدارة المدارس في القرية، كما ركزت الخطة الخمسية الثانية

عشر أيضًا على مشاركة أولياء الأمور في إدارة المدرسة لتحقيق تعليم جيد، ويُعتبر الأداء الفعال(SMCS) وجمعيات أولياء الأمور والمعلمين PTAS أمرًا ضروريًا للتعليم الجيد في المدرسة(Kumar, 2021: 1247).

وفي ضوء ما سبق فإنه تم تيسير السياسات والبرامج التعليمية لتدعيم المشاركة المجتمعية مع التركيز على اللامركزية، وقد تم توسيع نطاق عملية إشراك المجتمعات في التعليم في جميع أنحاء الهند في إطار برنامج الهند الرائد لتعميم التعليم الابتدائي من خلال المساهمة بالأرض، أو رأس المال، أو تعزيز هيئات صنع القرار اللامركزية.

(٣) أهداف المشاركة المجتمعة بالهند:

تُعد مشاركه المجتمع أمرًا هامًا للمساعدة في تطوير العملية التعليمية، ولتحقيق تعلم مستدام وعالي الجودة، ولطالما اتفق الباحثون والمعلمون على أنه عندما يشارك الآباء والمجتمع في التعليم، فإن الأطفال يبذلون جهدًا كبيرًا، ويحققون المزيد في المدرسة، كما يكتسب كل من الآباء والمجتمع مواقف إيجابية تجاه المدرسة والتعليم ككل، وعلى المدى الطويل يكون ليهكل الدعم القوى تأثير إيجابي على المجتمع والأطفال، كما تساعد المشاركة المجتمعية في المدارس على ضمان ملاءمة المنهج ومع العالم الحقيقي، ويمكن أن يكون أيضًا مكونًا فعالاً في مراقبة عملية ونتائج التعليم على مستويات متعددة في البيئات محدودة الموارد مثل الهند، كما تعمل المشاركة المجتمعية أيضًا كوسيلة فعالة للدعوة لتعبئة الموارد اللازمة للحصول على نظام تعليمي عالي الجودة Bharti foundation,2022).

كما تهدف المشاركة المجتمعية إلى (Dane, 2022: 6):

(أ) استخدام الموارد الموجودة: حيث تحول التركيز بشكل أساسي إلى إيجاد طرق فعالة لاستخدام الموارد الموجودة بحيث يمكن للولدين والمجتمعات العمل معًا في الاتجاه الصحيح من أجل تحسين تقديم التعليم، واستخدام الموارد بشكل صحيح لتحسين تقديم التعليم.

(ب) تقديم مناهج ذات صلة بالتنمية: المعلمون هم أكثر الفئات معرفة بوضع هذه المناهج وكيفية تنفيذها، وتدريسها.

(ج) تعزيز تعليم الفتيات: حيث ارتفعت نسبة الفتيات بالمدارس فيما يتعلق بالتسجيل شبة الشامل في المرحلة الابتدائية، ويوجد تضيق للفجوة بشكل مفرد.

(د) بناء تغذية ومشاركات مدرسية مجتمعية: فمبادرة مدارس المجتمع والتي أثبتت نجاحها في كثير من الأحيان، وواحدة من الشراكات تضم المدارس والأسر والوكالات المجتمعية والمنظمات التي تتكاثر في جميع أنحاء البلاد.

(هـ) زيادة المساءلة: حيث توجد العديد من المشكلات المتعلقة بالتحصيل الدراسي، والتكيف الاجتماعي والسلوكي لهؤلاء الطلاب، ولهذه فإن مشاركة الوالدين تُعتبر ضرورية للغاية باعتبارهم يمكنهم مساعدة أطفالهم، أو يمكنهم اعتبارها وسيلة لجعل المدارس أكثر عرضة للمساءلة أمام الجميع.

(و) ضمان الاستدامة: حيث يتم دعم وتعزيز الالتزام بالمسئولية بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا باعتبار الاستدامة أسلوب حياة ونموذج للنجاح.

(ز) تحسين بيئة المنزل: حيث يعكس دور الوالدين دور المجتمع سواء على مستوى المدرسة؛ حيث يشارك أولياء الأمور في المناقشات المتعلقة بسياسة المدرسة، ونمو الطفل، وتخطيط المناهج وتقيمها.

وفي ضوء ما سبق فأن المشاركة المجتمعية بالهند تهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة للحصول على نظام تعليمي عالي الجودة، وتحقيق نظام تعليمي مستدام عن طريق مشاركة الآباء والمجتمع مشاركة إيجابية في العملية التعليمية.

(٤) أهمية المشاركة المجتمعية بالهند:

قد يكون لغياب المشاركة المجتمعية عن الأنشطة التعليمية أثاره على توفر الموارد وإدراج المحرومين ومساءلة المدرسة تجاه المجتمع في السياق الذي لا تكون فيه الحكومات قادرة على توفير المصادر المطلوبة والدعم الكافي لتشغيل المدرسة العامة، أما بسبب التحديات المالية والجغرافية أو الإدارية، وسيكون من المفيد التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة في تقديم التعليم (Dsouza, 2011:7).

وعندما ترتبط المشاركة المجتمعية باللامركزية فإنه يكون لديها القدرة على تحقيق الحوكمة التي يشعر بها السكان المحليين والمجتمعات المحلية، وتؤثر المشاركة المجتمعية على خيارات الاستثمار وقرارات الإدارة، وينظر إلى المشاركة في التعليم كطريقة لزيادة الموارد وتحسين مساءلة المدارس أمام المجتمع الذي تخدمه، وضمان استخدام أكثر فعالية من حيث التكلفة والموارد، والأهم من ذلك أنها تكون مستجيبة للاحتياجات المحلية، وفي النهاية من المتوقع أن تؤدى هذه المشاركة إلى تحسين الوصول المتكافئ والاستبقاء والجودة والأداء في المدارس(Kumar, 2018).

ويدرك معظم التربويين أهمية وفوائد المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي، فالمشاركة المجتمعية هي إحدى الطرق لتحسين الوصول إلى التعليم وجودته، وترتبط المشاركة المجتمعية ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة مع المجتمع المدرسي، فقد أكد تقرير Serve the Child(2013) على أهمية مشاركة المجتمع في التعليم المدرسي؛ حيث تمتلك المناهج المجتمعية القدرة على تطوير التعليم، وتعزيز الملكية والمساءلة والكفاءة، كما تسهل مشاركة المجتمع في التعليم وفي تحديد قضايا التعليم الخاصة بالمجتمع، وتطوير الاستراتيجيات لإزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى جودة التعليم، وقد وجد DekaA (2016) أن التأثير الإجمالي للمشاركة المجتمعية في المدرسة كان إيجابيًا، وهناك العديد من الفوائد من المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي؛ منها: تعظيم المواد المحدودة، تطوير المناهج الدراسية، وتحديد المشكلات ومعالجتها، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم، بالإضافة إلى إنشاء وشراكات المجتمع ومع المدرسة لتحقيق الديمقراطية وزيادة المساءلة، وضمان الاستدامة وتحسين بيئة المنزل(Kumar, 2021:1246).

ويتضح مما سبق أن المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي تُعد عاملاً أساسيًا لتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية، وتطوير المناهج الدراسية، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم، وإزلة كافة العوائق التي تحول دون الوصول إلى جودة العملية التعليمية.

(٥) أنماط ومبادرات المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي بالهند:

يمكن القول إن أبعاد المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل فيما يلى (Kumar, 2021: 1246-1245):

(أ) رعاية مبنى المدرسة وصيانته: يتحمل أعضاء المجتمع المسئولية في الحفاظ على المباني وكافة التيسيرات قبل الحرائق، وتوافر مياه الشرب والمكتبة والمختبر ....الخ.

(ب) المراقبة والإشراف: يتحمل أفراد المجتمع مسئولية الإشراف على إدارة المدرسة؛ مثل: الحضور والالتزام بالمواعيد للمدرسين، وحضور الطلاب، وتوفير الكتب المدرسية والدفتر وغيرها من المواد التعليمية في الوقت المناسب، وإلغاء العقوبة البدنية، والفحص الصحي المنتظم للأطفال، ومراجعة المنح المالية.

(ج) توظيف المعلم: يتحمل أفراد المجتمع مسئولية تعيين المعلمين في وقت ما يمكن لأفراد المجتمع العمل كمتطوعين؛ حيث يقدمون برامج توعية على كافة المستويات لتحقيق جودة التعليم، ويعني ذلك رغبة واستعداد أفراد المجتمع لمساعدة الطلاب والمعلمين والموظفين بتوفير التوجيه والمشورة والاهتمام الشخصي للجميع.

(د) المشاركة في إعداد السياسات والمناهج والكتب المدرسية وتوزيعها: حيث يشارك أفراد المجتمع أيضًا في إعداد السياسات، والمناهج، والكتب الدراسية وتوزيعها، كما يتحمل أفراد المجتمع مسئولية تطوير وتصميم المناهج والمواد التعليمية وفقًا للسياق المحلي.

ووفقًا للبنك الدولي (١٩٩٩) توجد مجموعة من السبل التي يمكن للمجتمعات من خلالها المساهمة في التعليم المدرسي؛ ومنها(Kumar, 2021:1246) :

- الدعوة إلى قيد والالتحاق والتسجيل والحصول على مزايا التعليم.
- رفع الروح المعنوية لموظفي المدرسة.
- جمع الأموال للمدرسة.
- ضمان حضور الطلاب وإتمامهم بشكل منتظم.
- بدء وإصلاح وتحسين المرافق المدرسية.
- المساهمة في العمالة والموارد والأرض والأموال.
- توظيف المعلمين ودعمهم.
- اتخاذ قرارات بشأن موقع المدرسة وجدولها.
- مراقبة ومتابعة حضور المعلمين وأدائهم.

- تشكيل لجان التعليم القروية لإدارة المدارس.
- حضور اجتماعات المدرسة بنشاط للتعرف على تقدم الأطفال وسلوكهم في الفصل.
- توفير إرشادات حول المهارات والمعلومات عن الثقافة المحلية.
- مساعدة الأطفال في الدراسة.
- حشد المزيد من الموارد والدعوة والترويج لتعليم الفتيات.
- توفير الأمن للمعلمين من خلال إعداد السكن الملائم لهم.
- جدوله التقويمات المدرسية:
  - إدارة الميزانية لتشغيل المدارس.
  - تحديد العوامل التي تُسهم في حل المشكلات التعليمية.
  - إعداد جاهزية الأطفال للدراسة من خلال تزويدهم بالتغذية الكافية والمحفزات لنموهم المعرفي.

وقد حددت الدراسات البحثية المختلفة المشاركة المجتمعية بطرق مختلفة تستند إلى قضايا محددة يمكن للمجتمعات المشاركة في تعليم الأطفال، ويذكر Colletta and Perkins أشكالاً مختلفة من المشاركة المجتمعية؛ ومنها(Dsouza, 2011: 7) :

- البحث وجمع البيانات.
- الحوار مع واضعى البيانات.
- إدارة المدرسة.
- تصميم المناهج الدراسية.
- تطوير مواد التعليم.
- بناء المدرسة.

وتُعد لجان إدارة المدرسة إحدى صور المشاركة المجتمعية، وتتألف لجنة إدارة المدرسة من الممثلين المنتخبين للسلطة المحلي أو أولياء الأمور أو الأوصياء على الأطفال المقبولين في هذه المدرسة والمعلمين، شريطة ألا يقل عن ثلاثة أرباع العدد، ويجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة من الوالدين أو الأوصياء، ويشترط أن يتم تمثيل الأداء أو الأوصياء على الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة شريطة أن يكون ٥٠% من أعضائها من النساء، وتؤدى هذه اللجنة الوظائف التالية(Janardhya, 2014: 4):

- مراقبة عمل المدرسة.

- إعداد خطة التطوير المدرسي والتوصية بها.
- مراقبة استخدام المنح المتلقاة من الجهة المناسبة الحكومة أو السلطة المحلية أو أي مصدر آخر.
- أداء المهام الأخرى التي يتم تحديدها، ويجب على هذه اللجنة إعداد خطة تطوير المدرسة طبقًا للخطط والمنح التي تقدمها الحكومة والسلطة المحلية.

مبادرات المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في الهند:

تعددت مبادرات المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي بالهند؛ ومنها:

(أ) مبادرة لجنة التطوير والمراقبة **SDMC** بولاية كارناتاكا **Karnataka**:

تُعد مبادرة لجنة التطوير والمراقبة SDMC بولاية كارناتاكا Karnataka خطوة سياسية هامة في مجال التعليم المدرسي، فقد أوجدت مساحة دمقراطيه للغاية وإجراءات سياسية محدودة جيدًا للمشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي إلى جانب عملية لتعبئة المجتمعات لتحسين الحكومة والمساءلة والثقافية في التعليم (Janardhya, 2014: 5).

فقد أصدرت حكومة الولاية أمرًا تنفيذًيا في ٢٨ ابريل ٢٠٠١ لتشكيل SDMCS في جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في جميع أنحاء الولاية، وقد كان الهدف الرئيسي من SDMC هو إشراك المجتمع بشكل عام وأولياء أمور الأطفال الذين يذهبون المدرسة بشكل خاص في عمليه التعلم لضمان مشاركتهم النشطة، وتم تحديد أهداف تكوين SDMCS على النحو التالي (Anardhya, 2014: 6).

- تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي.
- استبدال التحسين المدرسة الحالي الخاصة بالمدرسة الثانوية ولجان التعليم القروية التي تم تقديمها في إطار التعليم الابتدائي، فكلا الهيكلين كان يهتم عليهما المسئولون وليس الوالدين وأعضاء المجتمع.
- لضمان الأداء الفعال لجميع المدارس الحكومية.
- لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع على جميع المستويات التعليم، والوصول والتسجيل والاحتفاظ بالجودة والإصلاحات المؤسسية.

- لتحفيذ المعلمين على تقديم جودة التعليم.
- إضفاء اللامركزية على نظام التعليم، وتحسين إدارة المدارس ومراقبتها لضمان المسئولية والشفافية.
- حل القضية المتعلقة بالتسجيل والحضور وجودة التعليم.
- تعبئة الموارد المحلية لتطوير المدرسة.

ووفقًا الأمر التنفيذي الحكومي الصادر في ٢٨مارس (٢٠٠١) تم إتباع الإجراءات التالية أثناء تشكيل هذه اللجان على مستوى المدرسة (Janardhya, 2014: 6-7).

- **يجب على مدير المدرسة:** إعداد قائمة بأولياء الأمور لجميع الطلاب الذين يدرسون في مدرستهم، ويجب عرض هذه القائمة على لوحة إعلانات المدرسة وجميع الأماكن العامة الأخرى؛ للحصول على اعتراضات من قبل أولياء الأمور والمجتمع.
- **بعد الانتهاء أن وجدت من القائمة تم تشكيل مجلس عام:** بحيث يتم دعوة الوالدين لتشكيل SDMS لعقد اجتماع المجلس العام، وتم استخدام الفرق الموسيقية عازف الطبال الذي يدور في الشوارع ويدعو ولوحات الإعلانات.
- **تشكيل المركز في المجلس العام:** ينبغي أيضًا نشر هذا على نطاق واسع قبل اجتماع المجلس العام، ويجب أن ينتخب تسعة من الآباء (مندوب)، ويجب على الممثلين أن ينتخبوا رئيس، الأعضاء التسعة بالتشاور مع رئيس المعلمين بصفته عضوًا أو سكرتيرًا يختار بحكم منصبه، وأعضاء معينين لتشكيل SDMC.

ومن أجل زيادة التعبئة والوعي حول اللامركزية، ولتسهيل تبادل المعلومات بين مختلف لجان SDMCS فقد تم تشكيل منتدى تنسيق للجنة ومراقبة تطور المدرسة (SDMCCF) من جميع المدارس في ولاية كارنا تاكا، ومن السمات الحاسمة للمنتدى أنه على الرغم من دعوة المسئولية للحضور، فقد تم توضيح أن التركيز لم يكن على قضياهم، بالإضافة إلى ذلك فيترأس المنتدى مجموعة من أصحاب المصلحة المهتمين، وقد أرست هذه العملية آلية واضحة لإنشاء ارتباط على المستوى المحلى للدولة، وتمثل جهود هذه المجموعة هيكلاً غير حكوميًا لدعم العمليات وقيادتها، وكانت الحاجة إلى مثل هذه الجهود الداعمة(Janardhya, 2014: 8).

(ب) مبادرة **Pratham** براثام:

هي مبادرة تعليمية غير هادفة للربح تستهدف جميع أنحاء الهند، وتعمل Pratham مع الأطفال داخل وخارج المدرسة، ويشترك المسؤولين الحكومية فيما يتعلق بتحسين جودة التعليم، وتسهيل تفعيل لجان التعليم القروية (VEC) في المناطق الريفية عبر ٢٢ ولاية في البلاد، براثام هي شراكة ثلاثية بين الحكومة والموطنين وقطاع الشركات، وقد تم ترقية Pratham عبر جميع الولايات من قبل المواطنين المحليين المشهورين في المجال الاجتماعي والتنموي (Dsouza, 2011: 12).

ويوجد في Pratham أيضًا قوة عاملة كبيرة من النساء والشباب من مجتمعات وقرى الأحياء الفقيرة المحلية الذين أخذوا على عاتقهم مسئولية تعليم الأطفال، ويتم دعم Pratham من قبل العديد من الشركات الوطنية والدولية؛ مثل British Gas ومؤسسات متعددة الأطراف؛ مثل: البنك الدولي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليونسكو، ومؤسسة الهند الأمريكية، وتؤمن Pratham أيمانًا راسخًا بالعمل مع الحكومة لإحداث تغير على نطاق واسع؛ ولذا فإن جميع برامجها تهدف إلى تكملة الجهود الحكومية بدلاً من استبدالها(Dsouza, 2011: 12).

ومهمة براثام هي ضمان التعليم الابتدائي الشامل، والذي تم تخليصه في عبارة بسيطة كل طفل في مدرسة ويتعلم جيدًا، وتأسست براثام على أنه يجب سحب الأطفال تمامًا من العمل، ويجب أن يكون هناك إعادة تأهيل مناسب لهم، وقد لعب براثام دورًا رئيسًا في الدفاع عن الحق في التعليم، وكان عضوًا رئيسًا في الفريق الذي لعبه دورًا هامًا في الدعوة إلى إلغاء عمالة الأطفال.(Dsouza,,2011:12).

وتستند جميع برامج pratham إلى ثلاثة مبادئ مهمة في جميع أنحاء الهند:

- **أولاً:** الحفاظ على التغير، يجب ألا يحقق البرنامج الهدف فحسب، بل يجب أن يحافظ على التغيرات.
- **ثانيًا:** يجب تطوير البرنامج بطريقة تجعله قادرًا على أن يكون كذلك.
- **ثالثًا:** يجب أن يكون البرنامج الذي تم تطويره نموذجًا منخفض التكلفة؛ مما يجعل قابليه التكرار أسهل وقابليه التوسع بشكل أسرع(Dsouza, 2011: 12-13).

وتقر Pratham أن التعليم الابتدائي هو في الأساس مسئولية الحكومة، وأن التحسين والتطوير الأعظم من المرجح أن يحدث عندما تكون الحكومة فعالة وذات كفاءة، ويعتقد Pratham أن أي مشروع يجب أن يكون مصحوبًا بمشاركة مجتمعية حقيقية من أجل أن يكون مستدامًا؛ مما يعني أن الفكرة التي يقوم عليها المشروع يجب أن تكون مقبولة من قبل المجتمع المعنى (Dsouza, 2011:13).

(ج) لجان التعليم القروية(VEC):

إن مسئولية لجان التعليم القروية (VEC) هي ضمان التحاق كل طفل في الفئة العمرية من(٦:١٤) عامًا بالمدارس وإتمام تعليم الابتدائي، وفيما يتعلق بوظائف لجان التعليم القروية في ولاية غو جاراتGujart (Dsouza, 2011: 15-16):

- ضمان إحضار الأطفال خارج المدرسة وخاصةً الفتيات إلى المدرسة من خلال إقناع الوالدين وتعبئة المجتمع، أي خلق جو ملائم لجذب الأطفال للالتحاق بالمدارس ومتابعة الدارسة.
- ضمان حضور المعلمين المدارس ونقل الجودة.
- ضمان توفير المرافقة الأساسية مثل مياه الشرب والأثاث.....الخ.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعليم الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتشغيل التعليم البديل.
- القيام بأعمال البناء والصيانة المدينة في أي كان.
- التحاق جميع الأطفال في سن الدراسة وضمان النسبة المئوية لأكمال التعليم الابتدائي لجميع الأطفال.
- مراقبة الأداء الأكاديمي للأطفال والحضور وجودة التعليم.
- تنظيم الحفلات والاحتفالات المدرسية والفعاليات العامة التي تظهر مهارات الأطفال.
- مراقبة عمل المراكز التي تعقد اجتماعات في المدرسة في مناسبات خاصة؛ مثل: يوم الاستقلال، ويوم الطفل، ويوم الجمهورية، والأيام الرياضية، واليوم السنوي.

(د) برنامج District primary Education Programme (DPEP):

هو برنامج تم تطويره على أساس الخبرات المتنوعة التي تمتلكها الدولة مع استكمالها بتجارب الوكالات الدولية المختلفة للمشاركة بشكل مباشر؛ مثل: تمويل مشاريع التعليم الابتدائي في البلدان النامية، وتتمثل أهداف البرنامج في(Opadhyay, 2010:12):

- توفير الوصول لجميع الأطفال إلى التعليم الابتدائي من خلال المدارس الابتدائية الرسمية أو ما يعدلها من خلال البدائل.
- الحد من إجمالي المتسربين في المستوى الابتدائي (أقل من ١٠%).
- زيادة مستويات التحصيل.
- تقليل الفوارق بين جميع الأنواع (أقل من ٥%).

(هـ) برنامج Sarva shiksha Abhiyan (SSA):

هي محاولة لتعميم التعليم الابتدائي من خلال ملكية المجتمع للنظام المدرسي، وأنه استجابة للطلب على التعليم الأساسي الجيد في جميع أنحاء البلاد؛ حيث تهدف (SSA) إلى توفير تعليم أولي مفيد ومناسب لجميع الأطفال من الفئة العمرية من (٦:١٤) عام بحلول (٢٠١٠)، بالإضافة إلى سد الفجوات، وتفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة المدارس (Copadhyay, 2010:12)

(و)مدرسة الرفاه المجتمعية: (https:cws.India.org.2022)

تُعتبر مدرسة الرفاة المجتمعية مدرسة لتمكين المجتمع من المشاركة في العملية التعليمية؛ حيث تقع مدرسة الرفاة المجتمعية في منطقة للنفايات البلدية، ويسكنها في الغالب أفراد من الطبقات الدنيا من المجتمع، وتتشكل أساسًا من المهاجرين، وتم بناءها عام (٢٠١٥)، وخلال العمل الجاد مع المعلمين تحسنت حياة الطلاب بشكل كبير من الحسابات الرياضية والمفردات الإنجليزية والهندية، وتم تقديم المنح الدراسية والحوافز المالية لحضور التعليم الذي يجرى خارج الفصل الدراسي، ويشارك الطلاب في المسابقات والبرامج والأنشطة الترفيهية والرياضية، كما تقوم المدرسة بإدارة فصول مسائية لكبار السن الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم الرسمي، أو كمراكز صحية، وإن برنامج مدرسة الرفاه المجتمعية هو جزء من برنامج الحق في التعليم، التابع لحكومة (RTE) في الهند، كما تقوم المدرسة بمساعدة الطلاب في المنح الدراسية، وشعار المدرسة: نؤمن بتمكين المجتمع من المشاركة في التبرعات.

(ز) مؤسسة بهاراتي للتعليم المجتمعي:

تُعد مؤسسة بهاراتي أحدى النماذج الرائدة لتفعيل التعليم عالي الجودة والمستدام، ونموذج بارز على المشاركة المجتمعية؛ حيث ابتكر صانعوا السياسات والمربون عدة مناهج لزيادة مشاركة الوالدين في تعليم أطفالهم؛ حيث تركز هذه البرامج على مهارات الآباء والأمهات، وتطوير الظروف المنزلية التي تدعم التعليم، والتواصل من المدرسة إلى المنزل ومن المنزل إلى المدرسة، وتتم مشاركة الآباء في صنع القرارات والحوكمة، وقد كانت مشاركة المجتمع دعمة لهذه المدرسة مكونًا رئيسيًا للبرنامج على مر السنين، وينخرط أعضاء المجتمع بنشاط في أداء المدرسة إما من خلال المشاركة في الأحداث، أو المساهمة بالأرض والوقت والمهارات والمعارف والمواد والأموال، وتتبع مؤسسة بهاراتي نهجًا متكاملاً للمشاركة المجتمعية يشمل:

- **الزيارات المنزلية المنظمة من قبل المعلمين:** يبذل معلمو مدرسة سانيا بهاراتي شوطًا إضافيًا لاطلاع أولياء الأمور على كيفية تقدم أبنائهم، ويحتاج الآباء إلى الكثير من التحفيز وإرشاد المعلمين فيما يتعلق بالمحافظة على نظام العمل التعليمي، وهذا النشاط ساعد في الاتصال بين أولياء الأمور، وساعد الآباء على المشاركة بنشاط في عملية تعلم أطفالهم في المنزل.
- **اجتماعات الآباء والمعلمين المنظمة:** تُعد اجتماعات عبر الهاتف لتثقيف أولياء الأمور لمساعدة الأطفال على استخدام الهاتف المحمول لأغراض التعلم، كما ساعد هذا التحول إلى التعليم الافتراضي.
- **التوجيه في المنزل:** قامت المدرسة بتعزيز "التوجيه المنزلي"، وتم تهيئة هذه الجلسات من قبل فريق المدرسة وممثل المؤسسة، ويتم اطلاع الآباء على المساعدة في تشجيع أطفالهم على تخصيص جزء من الوقت للعب، وتغطي الجلسة مواضيع مختلفة مثل أهمية وضع جدول زمني، وكيف تكون مرشدًا فعالاً.
- **حملات تنمية المجتمع:** حيث يتم تشجيع الطلاب على التنظيم والمشاركة بنشاط في حملات تنمية المجتمع؛ مما يؤدى إلى إحداث تأثير دائم ومستدام على المجتمع؛ حيث توجد المدارس؛ مما يحفز على تعليم المجتمع ومعالجة القضايا الاجتماعية؛ مثل: مشروع السلامة على الطريق، والتوعية بالأخطار الناجمة عن استخدام أكياس البوليتين.

- **أسبوع التطوع المجتمعي:** حيث يتولى أعضاء المجتمع مسئولية المدرسة بمساعدة المعلمين، أنهم يعملون معًا لربط الطلاب بثقافتهم وتاريخهم وتراثهم، وتعليمهم الفنون المحلية وأشكال الحرف، وتعرفيهم بالفلكلور والموسيقي الشعبية وما إلى ذلك؛ مما يساعد على إبقاء الطلاب على اتصال بمديري المدرسة.
- **دعم شركاء الشركات من خلال المتطوعين الموظفين:** حيث يتم دعم برنامج مدرسة سانيا بهاراتي من قبل العديد من الشركات من خلال تطوع الموظفين، ويعمل هذا على دعم الثقة بين أولياء الأمور وأعضاء المجتمع؛ لأنه يظهر التزام الشركاء من الشركات بتوفير الدعم المالي، وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في تعزيز مهارات الثقة بالنفس، ومهارات الاتصال والأبداع، ومهارات الكتابة والخطابة العامة لدى الطلاب.
- **تدريب وتطوير المعلمين:** حيث يقوم البرنامج بتعزيز مهارات التعلم لدى المعلمين، ويتم وضع نظام إدارة التعلم لتمكين المعلمين من التعلم من خلال وحدات التعلم الذاتي.
- **ضمان سلامة الطفل وتغذيته:** حيث يقوم الآباء بإدارة وجبة منتصف اليوم المقدمة لطلاب المدارس، وهذا يضمن تغذية الطفل، ويساعد الآباء ويضمن مشاركة المجتمع، وقد أدى تدريب اللجان المدرسية إلى تحسين كيفية تعامل هذه اللجان مع المعلمين المسئولين أمامها، وقد كان للبرنامج الخاص بتدريب المتطوعين المحلين على التدخل المباشر في تعليم الأطفال ناجحًا للغاية.
- **المشاركة المجتمعية في الأحداث المدرسية:** حيث توفر المشاركة في الأحداث المدرسية تجربة مباشرة للمجتمع بمشاركتهم وشعورهم بالفخر لرؤية الأطفال من مجتمعهم يزدهرون في كل من التعليم الرسمي.
- **توظيف أفراد المجتمع:** وخاصةً الأمهات كبائعات للوجبات في منتصف اليوم، وهذا ما يعزز المشاركة المجتمعية، ويساعد على نجاحها، وعلى توفير تعليم عالي الجودة.

(ح) مبادرات الولايات في الهند للمشاركة المجتمعية:

- **ولاية كيرالا: kerala:**

تم سن القوانين قانون البانشيات الجديد، وفي عام١٩٩٥ تم السماح لجميع المستويات الثلاث لنظام البانشيات بصياغة الخطط المحلية وتنفيذها بمشاركة نشطة من المجتمع، ولتحقيق ذلك وبناءً على توصيات مجلس تخطيط الدولة، فقد تم تخصيص (٤٠%) من ميزانية الدولة لنظام البانشيات لتنفيذ خطط التنمية المحلية هذه، بالإضافة إلى ذلك كما ورد في (٢٠١٠)Toy، فقد تم نقل بعض الصلاحيات المهمة المتعلقة بالتعليم الابتدائي إلى Gram Panchyat بموجب أمر حكومي، والتي تضمنت الإشراف على الوظائف الروتينية للمدارس بما في ذلك أداء أعضاء هيئة التدريس وغيرهم، وتقديم التوجيه اللازم لنائب المدير، كذلك سمح لـ Gram panchyat بمراقبة ما إذا كان هناك عدد كاف من الموظفين في المدرسة في بداية العام الدراسي يمكنه تقديم التوجهات المناسبة للموظفين، كما أن مؤسسة Gram panchyat مسئولة أيضًا عن الإشراف على تشييد وإصلاح وصيانة المباني المدرسية، وتوفير وجبات منتصف النهار للأطفال، وتوزيع المنح الدراسية، ومنح الطلاب، بالإضافة إلى توفير التعليم غير الرسمي، كما يمكن Gram panchyat من اتخاذ كافة التدابير العلاجية لتقليل تشرب الأطفال من المدرسة، بالإضافة إلى أنها مخولة أيضًا بالإشراف على كافة الوظائف المطلوبة لتعزيز جودة التعليم في المدارس، وهي أيضًا مسئولة عن إدارة المدارس الابتدائية والثانوية العليا داخل المنطقة (Opadhyay,2010:10).

- **ولاية كارناتاكا: Karnatka**

تم تشكيل لجان التعليم القروية بموجب أمر حكومي عام ٢٠٠١، ورئيس VEC هو من البانشيات المنتخبة، ولدى لجان التعليم القروية الصلاحيات فيما يتعلق بصرف الرواتب، ومنح الإجازات الخاصة بالمعلمين وموظفي المدرسة، وشراء الأثاث، والتوصية بتعيين معلمين بديلين في الوظائف الشاغرة، وضمان الالتحاق الشامل بالتعليم، والاحتفاظ بجميع الأطفال الذين تتروح أعمارهم بين (١٤:٦) عام، وتنفيذ الخطط والبرامج السنوية للحكومة، وضمان وصول الكتب المدرسية المجانية إلى الأطفال (Kumar, 2021: 1249).

- **ولاية غوجارت: Gujarat**

تم تشكيل لجان التعليم القروية VEC، والموافقة عليها من قبل الهيئة التشريعية في عام ٢٠٠٣؛ حيث تعمل هذه الجان على مستوى مختلف من الهياكل اللامركزية؛ حيث تمتلك بانشيات مسئولية توظيف معلمي المدارس الابتدائية من خلال لجان اختيار الموظفين، ودفع الرواتب والأشغال المدنية، وصرف منح المعلمين والمدرسة(Kumar2021:1249) .

وبصفة عامة يمكننا أن نلخص الوضع الحالي للمشاركة المجتمعية في تعليم المدرسي؛ حيث تم إنشاء لجان على مستوي المدرسة في معظم الولايات بموجب برنامجSSA، وهي لجان التعليم القروية، ولجنة إدارة المدرسة، ولجنة تطوير المدرسة ورابطة الآباء والمعلمين، ورابطة المعلمين من قبل الولايات، وكل هذه لتحقيق اللامركزية في التعليم.

- **وعلى مستوي التعليم الابتدائي:**

فيتعين على جميع المدارس الحكومية والخاصة أن تشكل SMCS وفقاً للمادة ٢١ من قانون RTE نظرًا لأن المدارس الخاصة فوضة بالفعل بوجود لجان إدارة على أساس تسجيلات الثقة والمجتمع، الوظيفة الرئيسية لـ SMCS هي(KUMAR, 2021 :1250):

- وضع خطة تطوير المدرسة SDB وفقًا لإرشاداتRTE .
- إدارة المدرسةٌ.
- الإشراف على دعم وتنفيذ برنامج تطوير البرامج/الإشراف.
- مراقبة الشئون المالية، والإدارة، والتقديم الأكاديمي، وتوزيع المستحقات وغيرها من المهام.
- ضمان المساءلة والشفافية في النظام من خلال آلية التدقيق الاجتماعي.
- إنشاء قاعدة بيانات تعليمية والحفاظ عليها.
- التنسيق مع السلطة المحلية، وتوليد الأموال من مصادر أخري لتطوير المدارس.
- مراقبة التقدم الأكاديمي للأطفال.
- تأسيس آلية وعمليات تدقيق اجتماعي لتحقيق الشفافية في النظام، وضمان المشاركة الشاملة.

- **أما في المرحلة الثانوية:** فينص إطار العمل على أنه:

- يتعين على كل مدرسة ثانوية إنشاء لجنة إدارة وتطوير المدرسة (SMDC) على مستوي المدرسة، وهي مسئولة عن جميع الأنشطة بما في ذلك التخطيط، وجمع البيانات الخاصة بالعملية التعليمية، أما لجنة المبني المدرسي فمسئولة عن جميع الأنشطة بما في ذلك التخطيط والتقدير، والإدارة والمراقبة والإشراف، وإعداد التقارير، وصياغة الحسابات، والترتيب الشهري للحسابات، وتقديم الحسابات أمام لجنة إدارة المدرسة أو البانشيات أو الهيئات المحلية الحضارية، وما إلى ذلك المتعلقة بالبناء والتجديد والإصلاح والصيانة والأعمال المدنية الأخرى ذات الصلة.
- اللجنة الأكاديمية المسئولة عن جميع الأنشطة الأكاديمية بما في ذلك التخطيط، والإدارة، والمراقبة، والإشراف، وإعداد التقارير، وجمع البيانات لنظامSEMIS وما إلى ذلك.
- اللجنة الأكاديمية المسئول عن ضمان تحسين الجودة والانصاف، وتقليل الحواجز الاقتصادية، والجنس، والإعاقة، وحضور المعلمين والطلاب، والتوصية بتدريب المعلمين، وإرشاد الطلاب، والأنشطة المشتركة في المناهج الدراسية، واللاصفية والتنمية الأكاديمية، والشخصية الشاملة للطلاب والمعلمين(KUMAR, 2021: 1250).

وفيما يلى يمكن توضيح بعض الأوجه التي يمكن الاستفادة بها من الخبرة الهندية في تفعيل المشاركة المجتمعية:

- اهتمت الهند بإنشاء لجان تعليم القروية بغرض ضمان التحاق كل طفل في الفئة العمرية من(٦:١٤) عام بالتعليم بالمدارس.
- اهتمت الهند بتفعيل وتدعيم العديد من المشروعات والمبادرات بغرض تفعيل المشاركة المجتمعية، وتوفير التعليم الابتدائي، والحد من المتسربين، ورفع نسبة التحصيل؛ ومنها DPEP وSSA.
- اهتمت الهند بتوفير العديد من التشريعات الداعمة لتعزيز المشاركة المجتمعية، ومنها القوانين الخاصة إنشاء لجان تعليم القروية، ولجان التطوير والمراقبة بالمدرسة.
- تُعد تجربة مدرسة الرفاه المجتمعية أحدى التجارب الهامة لتمكين المجتمع من المشاركة في العملية التعليمية عن طريق ما تقدمه من منح دراسية وحوافز مالية لحضور التعليم

الذي يجري خارج الفصل، وشعار المدرسة هو الإيمان بتمكين المجتمع من المشاركة في التبرعات.

- كما تُعد تجربة مؤسسة بهاراتي للتعليم المجتمعي إحدى النماذج الرائدة لتفعيل التعليم عالي الجودة والمستدام؛ حيث تم ابتكار مناهج لزيادة مشاركة الوالدين في تعلم أبنائهم، وتركز هذه البرامج على مهارات الآباء والأمهات، وعلى تطوير الظروف المنزلية، وفتح قنوات الاتصال بين المدرسة والمنزل، وزيادة مشاركة الآباء في صنع القرارات والحوكمة، وتتبع هذه المؤسسة نهجًا متكاملاً للمشاركة المجتمعية يقوم على الزيارات المنزلية والاجتماع بالآباء والمعلمين، والتوجيه المنزلي، وحملات تنمية المجتمع، ودعم شركاء الشركات من خلال المتطوعين.

(٦) القوي والعوامل الثقافية المؤثرة:

في ضوء تحليل السياق الثقافي للمجتمع الهندي يتبين أنها **جغرافيًا** محاطة بالجبال والمسطحات المائية، وواحد من أقدم الحضارات، وتضم أكثر من (١.٣) مليار شخصًا طبقًا (البنك الدولي، ٢٠٢٠)، وقد قادها غاندي إلى الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٧ .https:\\www.we.org.2021.

وجمهورية الهند بلد في جنوب آسيا، تُعد الهند ثاني أكبر دولة من حيث المساحة، والديمقراطية الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، ويحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الجنوب الغربي، وخليج البنغال في الجنوب الشرقي، وتشترك في الحدود البريه مع باكستان من الغرب، والصين ونيبال وبوتان من الشمال، وبنغلادش وميانمار إلى الشرق، وتقع الهند بالقرب من سيريلانكا وجزر المالديف في المحيط الهندي، ويتأثر مناخ الهند بشده بالهيمالايا وصحراء شاروكا منهما يؤدى إلى رياح موسمية(https:\\ar.wikipedia.org.2021.).

ويتضح تأثير العوامل الجغرافية والمناخية في اهتمام الهند بتفعيل المشاركة المجتمعية وتدعيمها من خلال إتاحة المشاركة المجتمعية بصور عديدة؛ وذلك للتغلب على مشكلات الاستيعاب والفقر الخاصة بالتعليم الابتدائي؛ وذلك لكثرة عدد سكانها، ووجود عديد من المشكلات، بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة؛ مما يتطلب الاعتماد على المشاركة المجتمعية للتغلب على تلك المشكلات.

ومن **الناحية الديموجرافية** الهند هي موطن لعائلتين لغويتين رئيستين: الهند وآريه يتحدث بها ٧٤% من السكان، والدارفيدية يتحدث بها ٢٤% من السكان، اللغات الأخرى الرائجة في الهند تأتي من العائلتين الأستر وأسيوية والصينية التبتية، واللغة الهندية لها أكبر عدد من المتحدثين، وهي اللغة الرسمية للحكومة، كما استخدمت اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في الأعمال والإدارة، وتتمتع بوضع لغة رسمية فرعية، وهي هامة في التعليم وخاصةً التعليم العالي، ولكل ولاية ومنطقة اتحادية لغة رسمية واحدة أو أكثر، ويعترف الدستور على وجه الخصوص بـ ٢٢ لغة مقررة، الدين في الهند طبقًا لتعدد٢٠١١ الهندوسية ٧٩.٨٠%، أما الإسلام١٤.٢٣%، والمسيحية ٢.٣٠%، والسيخية ١.٧%، والبوذية ٧٠%، وقد أدى التقدم الطبي المحرز في الخميسين عامًا الماضية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية التي أحدثتها الثورة الخضراء إلى نمو سكان الهند بسرعة(https:\\ar.wikipedia.org.2021).

ومما سبق يتضح تأثير العامل الاجتماعي في نجاح برامج المشاركة المجتمعية وإعلاء سياسات واستراتيجيات المشاركة المجتمعية، وتفردها بتقديم خدمات عالمية، وإعانات، ومنح وغيرها؛ مما انعكس على التوسع في خدمات المشاركة المجتمعية.

ومن **الناحية السياسية:** تُعد الهند أكبر دول العالم الديمقراطية من حيث عدد السكان، وهي جمهورية برلمانية ذات نظام متعدد الأحزاب، وهي اتحاد فيدرالي بنظام برلماني يحكمه دستور الهند، وقد نص دستور الهند الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٥٠ في الأصل على أن الهند جمهورية ديمقراطية وذات سيادة، وعدل هذا التوصيف عام١٩٧١ إلى جمهورية ذات سيادة اشتراكية، علمانية ديمقراطية(https:\\ar.wikipedia.org.2021).

ويتضح أثر العامل السياسي في أن هذا الظروف السياسية إلى جوانب عوامل أخرى قد جعلت الهند تتخذ من المشاركة المجتمعية، وتفعيل دورها مدخلاً أساسيًا لها في تحقيق الجودة التعليمية، والقضاء على الفقر، واستيعاب الملزمين.

ومن الناحية الاقتصادية: تُعد صناعة الاتصالات اللاسلكية في الهند الأسرع نموًا في العالم، ووفقًا لصندوق النقد الدولي، وبلغت قيمة الاقتصاد الهندي عام ٢٠١٩ إلى ٢.٩ تريليون دولار، ويُعد

خامس أكبر من حيث سعر الصرف في السوق، وثالث أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية، وتُعد الهند واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم(https\\ar.wikipedia.org).

ويزدهر التعليم بازدهار الاقتصاد الذي ساعد على تفعيل المشاركة المجتمعية، وتعدد مبادراتها ومشروعتها من منح وأموال، ومساعدات مالية وعينية، وتوفير فرص عمل للأمهات، وإعطاء التلاميذ وجبة غذائية ....الخ.

ثالثًا: المشاركة المجتمعية بمصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية:

تُعد مصر من الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية، وكذلك تُعد من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة؛ حيث انضمت لها عام١٩٤٥، بالإضافة إلى عضويتها بالاتحاد الأفريقي، وكذلك تُعد مصر عضوًا في العديد من الاتحادات والمنظمات الدولية ولديها العديد من العلاقات الدبلوماسية مع أغلب الدول في العالم(https:\\ar.wikipedia.org.2021).

(١) المفهوم:

مفهوم المشاركة المجتمعية من المفاهيم الحديثة نسبيًا؛ حيث استخدمت مؤخرًا في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتُعد المشاركة المجتمعية أحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة، وخاصةً أن الدول لا تستطيع أن تعمل بمفردها لتحقيق أهداف المجتمع، وهذا ما يدعو إلى تفعيل المشاركة المجتمعية، وتُعرف المشاركة المجتمعية بأنها العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون له الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها (عاشور،٢٠١٧:٧٥).

وتُعد المشاركة المجتمعية هدف وأسلوب يتضمن مشاركة أفراد المجتمع المحلي بمختلف مستوياته في تحمل المسئولية تجاه العمل التنموي، فالمشاركة المجتمعية وسيلة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية، والتي تعود نتائجها ومنافعها في النهاية غلى المواطنين (بوعمامه،٢٠١٧، ٢١٣ – ٢١٤).

كما تُعرف المشاركة المجتمعية بأنها: الجهود التطوعية التلقائية التي يبذلها الأفراد للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، وهي بذلك مجهودات غير حكومية، وتؤكد على أهمية الشعور بالمسئولية

الاجتماعية والاخاء؛ مما يؤدي إلى تماسك المجتمع، وتزيد من جوانب التعاون بين الأفراد والحكومة (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٥ :٦٤٧).

وتُعرف المشاركة المجتمعية على أنها: الإسهامات ومبادرات الأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية، وهي مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة، ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع، والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع (الرملي، ٢٠١٠:٢).

ويُقصد بالمشاركة المجتمعية كل ما يقوم به الأفراد من المشاركة والتعاون مع الإدارة والتأثر بها، والتفاعل معها في وضع الخطر، وصنع القرارات التي تحقق احتياجاتهم، وتحقق المصلحة العامة (عامر،٢٠٢١:١٦٨).

كما تعرف المشاركة المجتمعية على أنها: رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلي نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها، فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر والمشورة، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية، وهي الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بكافة فئاتهم، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨:٧).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المشاركة المجتمعية بأنها: كافة الجهود التطوعية والمساعدات المادية والعينية، والمقدمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة بما يعمل على حل مشكلات المجتمعية، وتلبية احتياجات المجتمع.

(٢) النشأة والتطور:

بدأ تكوين منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في مصر منذ بدء الدولة الحديثة بداية القرن التاسع عشر؛ حيث أنشأت أول جمعية أهلية عام ١٨٢١م في الإسكندرية بواسطة الجالية اليونانية هناك، وظلت الجمعيات الأهلية الشكل الوحيد لمنظمات المجتمع المدني في مصر إلى أن بدأت الأشكال الأخرى في الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ حيث ظهر إنشاء أول اتحاد

عمالي عام ١٨٩٨، والأحزاب السياسية عام ١٩٠٧، والحركة التعاونية عام١٩٠٨، والغرف التجارية عام١٩١٠، والجمعيات المهنية عام١٩١٢(يعقوب، ٢٠٠٥:١٦).

وفي حقبة سبعينات القرن العشرين ومع الانفتاح الاقتصادي فنجد أن الحركة التعاونية فقد فقدت أهميتها خاصةً مع إنشاء الدولة بنك القرية عام ١٩٧٦، ليفرغ التعاونيات الزراعية من العديد من أدوارها، ومن ناحية أخرى تم العدول عن سياسة الحزب الواحد لتبدأ الأحزاب المتعددة في ظهور من جديد على الساحة، في حين أن الجمعيات الأهلية ظلت خاضعة لقانون ١٩٦٤، وبالرغم من أن تطبيقه شهد بعض المرونة ورغبة من الدولة في تخفيف حدة تدخلها في شئون الجمعيات بأنواعها المختلفة، وشهدت الفترة عام١٩٩٩ صدور قانون جديد للجمعيات الأهلية، الذي تم إلغاؤه بحكم المحكمة الدستورية، واستبدله بقانون آخر عام٢٠٠٢ (يعقوب،٢٠٠٥ ،١٩-٢٠).

وقد فرضت المشاركة المجتمعية نفسها على واقع الحياة المعاصرة، وشقت طريقها إلى تطبيق في جميع المجالات والنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعرفت التقنية في النصوص الدستورية والقانون وفي.....الخ، وتزدد أهمية المشاركة المجتمعية في المجتمعات النامية على وجه الخصوص نظرًا لحاجتها الشديدة إلى تعويض سنين التخلف بجهد مضاعف من أصحاب المصلحة الحقيقتين، وتُعد المشاركة المجتمعية تطبيقًا عمليًا بمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والاختيار دون القهر أو الإجبار، ومن الوضح أن تنمية المجتمع هو إسهام أفراد الشعب أنفسهم بجهودهم في تحسين مستوي حياتهم (الرديني،٢٠٠٦:٨٠).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المشاركة المجتمعية بدأت منذ ظهور الدولة الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر، بإنشاء الجمعية الأهلية للجالية اليونانية، ثم بدأت الأشكال الأخرى في الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين؛ حيث ظهرت الأحزاب السياسية عام١٩٠٧، والجمعيات المهنية عام١٩١٢.

وتهدف المشاركة المجتمعية إلى أن يشعر المجتمع بمسئولياته تجاه المدارس والطلاب، والمساهمة في حل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم والمساهمة فيما تحققه المشاركة المجتمعية في التنمية المتكاملة لشخصية الطالب.

(٣) أهداف المشاركة المجتمعية في مصر:

إن التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته وأعضائه من شأنه أن يحقق الأهداف التالية (الوكيل،٢٠١٢ :٤٧):

- تكوين الشخصية المتكاملة للطالب عن كافة الجوانب العقلية والمهارية والوجدانية.
- إعداد مواطنين صالحين لديهم درجة عالية من الوعي بحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم.
- تنمية قيمة المشاركة الاجتماعية والمسئولية والانتماء للوطن، والاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والتعليم.
- تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتفق مع معايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم.
- حل بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب، والتي تؤثر سلبًا على أدائهم الأكاديمي؛ مثل: الرسوب، والتسرب، الادمان، العدوانية، تعاطي المخدرات ...الخ.
- توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة وأنشطتها.
- تبادل الأفكار والخبرات بين المجتمع والمدرسة لتحقيق التطوير والتنمية لكل منهما.
- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم سواء كان ذلك على المستوي الداخلي للنظام التعليمي، فالتعليم يهم جميع فئات المجتمع ولخدمة أفراده (حسن،٢٠١١:١٤١).
- الانتقال من النظام المركزي الي النظام اللامركزي في تقديم الخدمات (علي، ٢٠١٢ :٣٣).
- حل بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب؛ حيث تتعدد هذه المشكلات وأسبابها من مجتمع لآخر، وهي مشاكل مدرسية، أسرية، مشكلات التكيف الاجتماعي، مشكلات وقت الفراغ، مشكلات متعلقة بالصحة والنمو الجسمي، مشكلات دينية وأخلاقية، عاطفية واقتصادية، والتي تؤثر بالسلب على أداء الطلاب الأكاديمي(إبراهيم،٢٠١٥ :٤٥-٤٧).

وكذلك فأن المشاركة المجتمعية، تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف في التعليم؛ ومنها (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٥: ٦٤٨-٦٤٩):

- توفير الموارد المالية والمادية لتحقيق الجودة في العملية التعليمية، ومحاولة تخفيف كثافة الفصول الدراسية، وإدخال التكنولوجيا المعاصرة، وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية للمعلمين.
- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي، كتدريب وتأهيل المعلمين، وبناء المناهج، وتطوير الإدارة المدرسية، وتجويد نوعية الطلاب.
- توفير الدعم المادي والمالي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها، والحد من بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب، والتي تؤثر بالسلب علي أدائهم الأكاديمي.
- تحقيق الجودة النوعية للتعليم، وتحسين جودة المنتج التعليمي للخريجين.
- تعليم الطلاب وفقًا لاحتياجات المجتمع وأولوياته ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم سواء على المستوى الداخلي للنظام التعليمي أو على المستوى الخارجي.
- تنمية قيم الانتماء والمسئولية الاجتماعية.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن أهداف المشاركة المجتمعية تتمثل في تعليم الطلاب ليكونوا منتجين في مجتمعهم، وأن الدعم والمساندة والتغلب على العقبات كنقص الموارد المالية، وتنمية المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتحسين جودة التعليم تُعد من أبرز أهداف المشاركة المجتمعية.

(٤) أهمية المشاركة المجتمعية في مصر:

إن المشاركة المجتمعية في التعليم وتوسع نطاقها وتفعيلها يُعد عنصرًا مهمًا في تحقيق جودة العملية التعليمية من حيث الرقابة، وضبط الجودة، واستمرار عملية التطوير، وتبرز أهمية المشاركة المجتمعية في (السامرائي، ٢٠١٣ :٣٠-٤٥):

- إعطاء الفرصة للمرؤوسين للمشاركة في عملية صنع القرار من خلال عرض المشكلة، والطلب منهم إيجاد الحلول المناسبة.
- تنقل عملية التغيير وتشجيعه، وتنمية القيادات الإدارية في المستويات الدنيا وإشعارها بأهميتها.

- تحقيق الثقة المتبادلة بين القيادة والعاملين في المنظمة التعليمية القائمة على العلاقات الإنسانية الجيدة.
- تسهيل تنفيذ القرارات والتحمس لتنفيذها.

كما تكتسب المشاركة المجتمعية أهميتها من كونها تؤدي إلي(حسين، ٢٠٠٧ :٣١-٣٢):

- التحديد الجيد والدقيق والمناسب لاحتياجات ومطالب كل من الطلاب والمجتمع في العملية التعليمية وكذلك المدارس.
- تلبية المطالب المجتمعة.
- الاستفادة الجيدة والفعالة من الموارد التربوية والمالية التي يتم توفيرها للمدارس.
- التطبيق الفعال للعمليات والإجراءات التي تضمن تحقيق مستويات عالية من الأداء.
- توفير البرامج والموارد المساعدة التي تزيد من قدرة المدارس على مواجهة التحديات والصعوبات التي يمتاز بها العصر الحديث.
- رفع مستويات الإدراك بين أفراد المجتمع الخارجي فيما يتعلق بفوائد العملية التعليمية.
- توفير العديد من الموارد والخدمات والدعم المالي والإداري للمنظمة المدرسية.
- تحقيق أعباء وضغوط العمل عن المدرسين والمدير والإداريين.
- توفير العديد من الخبرات والأداءات التي تُمثل قيمة كبري للمدارس، وتُساهم في تحريك المدرسة تجاه تحقيق وتلبية مطالب المجتمع من العملية التعليمية.

وللمشاركة المجتمعية أيضًا أهمية كبري فيما يتعلق بـ (عودة، ٢٠٠٨:٥٧):

- توثيق العلاقة بين الأهالي ومشروعات النهوض بالمدرسة وخدمة البيئة المحلية.
- تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية، وتعويد الأهالي على الخدمة الذاتية، والتخلي عن القيم السلبية والانعزالية في المجتمع تجاه المشكلات التعليمية.
- حل المشكلات التي تعترض مسيرة النهوض بالعملية التعليمية حتي تُسهم في المجتمعات المحلية، فالمشاركة المجتمعية تُعد قضية اجتماعية قائمة على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار.

- تحويل الطاقات الخاملة والعاطلة الي طاقات قادرة فعالة من خلال وسائل الإعلام المرئية والقنوات الفضائية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المشاركة المجتمعية تكتسب أهميتها من تمكين المجتمع بكافة مؤسساته ومنظماته من الاستثمار في البشر؛ مما يعمل على حل المشكلات وتلبية المتطلبات، وتحقيق الجودة في العملية التعليمية.

(٥) مبادرات المشاركة المجتمعية في مصر:

إن من أهم مكونات المجتمع المدني المساهم في المشاركة المجتمعية ما يلى (نوار،٢٠٠٨: ٢٧):

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الفرق التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- الصحافة الحرة.
- المنظمات غير حكومية.

ويمكن تناول أهم الأطراف المتعددة المشاركة المجتمعية في التعليم أفرادًا، دولة، مجتمعًا على النحو التالي:

(أ) الأفراد:

يُعد الأفراد أكثر الأركان علاقة بالمشاركة المجتمعية في التعليم، فالأفراد لهم حقوق وحريات، ولا وجود للفرد دون المجتمع، ولا وجود للمجتمع دون الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم، فالأفراد هم المستفيدون الأوائل من إصلاح وتحسين المؤسسات التعليمية؛ بحيث تحقق طموحاتهم وتكسبهم المهارات اللازمة لمواجهة الحياة العملية (وزارة التربية والتعليم،٢٠١٢: ٨٣).

(ب) الدولة:

باعتبارها سلطة سياسية ممثلة لحلقة الوصول بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم، وتتضمن الدولة عدة أجهزة ومؤسسات لها دور بارز في المشاركة المجتمعية؛ ومنها:

- **وزارة التربية والتعليم:** تحكم إدارتها للتعليم التشريعات والقوانين الحاكمة، ويتبعها عدة مستويات إدارية ووحدات محلية ترتبط فيما بينها بعلاقات تنظيمية محددة، ومنها المستوى القومي ويتمثل في الوزارة ذاتها، والمستوى الإقليمي ويتمثل في المديريات التعليمية للمناطق أو المحافظات، والمستوى المحلى ويتمثل في الإدارات التعليمية على المستوى المحلى للمدينة، والمستوى التنفيذي الإجرائي ويتمثل في الإدارة المدرسية (جمال الدين وآخرون،٢٠١٥: ١٤).
- **الجماعات ومراكز البحوث العلمية:** التي تقوم بدور أساسي في عملية المشاركة المجتمعية من خلال ما تقدمه من برامج للتنمية المهنية للمعلمين، وما تعقده من مؤتمرات يتم فيها تبادل الخبرات بين المعلمين وأقرانهم في المدارس الأخرى.
- **الإعلام:** الذى يُعد من الأدوات الهامة لتحفيز مؤسسات المجتمع على المشاركة الفعالة في العملية التعليمية، والتي يمكن أن تكون شريكًا فيها عن طريق غرس المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية وتنمية التكامل التربوي القائم بين الأسرة والمدرسة، ودعم الأنشطة التربوية بما يساعد على نجاح العملية التعليمية(إمبابي، علي،٢٠٠٧: ١٥).
- **أجهزة الحكم المحلى (محافظة، مركز، حي، قرية):**يلعب دورًا بارزًا في إحداث التوصل بين الإدارة المركزية على مستوى الحكومة المركزية وعلى مستوى الدولة وكافة قطاعات المجتمع الشعبية المحافظات والمدن والقرى، وقد تزايد الاهتمام بقضية تطوير الإدارة المحلية في مصر، ودعم اللامركزية باعتبارها من أولويات الإصلاح لتحقيق التنمية الشاملة لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع من ناحية، وندرة وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى (مرعى، ٢٠١٧).
- **الأندية الرياضية ومراكز الشباب:** حيث تقدم خدمات تعليمية وثقافية ورياضية واجتماعية وفنية وغيرها.

(ج) المجتمع:

حيث يتوقف نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها على مدى ارتباطها العضوي بالمجتمع الذى توجد فيه، واضعه في اعتبارها خصائص هذا المجتمع وإمكاناته، وربط المدرسة بالمجتمع من خلال برامج خدمة البيئة وخدمة تعليم الكبار، وتبصير أبناء المجتمع بالأنشطة والجهود التي تقوم بها (سلمان،٢٠١٢: ٢٧).

- **الأحزاب السياسية:** حيث تقوم الأحزاب السياسية بدعم التعليم سواء من خلال اشتراك المتخصصين من أعضاءه في إعداد المناهج الدراسية وتطويرها، أو من خلال العمل التربوي والتعليمي بهدف القضاء على الأمية، وتيسير التعليم الإلزامي المجاني لكافة الأفراد، وتنمية قدرات المواطنين، وتأهيلهم وتنشئتهم سياسيًا، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من كفاءات وتخصصات (عدلي ،٢٠٠٣: ٢٣٦-٢٤٠).
- **القطاع الخاص ورجال الأعمال:** تُعد مؤسسات القطاع الخاص من أهم المؤسسات الفاعلة في المجتمع؛ حيث إنه في ظل التكنولوجية الحديثة والتقدم العلمي السريع توافرت لهذه مؤسسات الإمكانات والقدرات والمهارات المختلفة، وأصبحت مؤسسات منافسة من حيث أهدافها، وأدورها، ووظائفه في مدارس التعليم(عبد الرسول، ٢٠١٨: ٤٢١).
- **الآباء وأولياء الأمور (الأسرة):** تُعد العلاقة الإيجابية بين المدرسة والأسرة هي عماد البناء التربوي، إذ أن جهد الأسرة مضافًا إلي جهد المدرسة يؤدي بالضرورة إلي تكامل شخصية الطالب، كما أن مشاركة الوالدين في إدارة المدرسة يُعد أمرًا هامًا(عبد الرسول، ٢٠١٨ :٤٢٢).
- **الهيئات الدولية:** تُعد شريكًا أساسيًا فعالاً في إدارة التعليم من خلال التأثير في المناهج والبرامج التعليمية والسياسية التعليمية، مثل منظمات الأمم المتحدة، اليونسكو، اليونيسيف، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الأغذية، منظمة التعاون الاقتصادي؛ حيث توفر هذه المنظمات المعايير الارشادية لتطوير التعليم والتنمية

البشـــرية اســـتنادً إلـــي خبراتهـــا الواســـعة واستشـــرافها للمســـتقبل (عبد الرسول،٢٠١٨ :٤٢٢).

(د) الجمعيات الأهلية:

تُعرف بأنها جماعة ذات تنظيم مستمر، وتتألف من أفراد طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا، وذلك بغرض غير الحصول على ربح مادي لمؤسسيها، على الرغم من أنها قد تتحقق أرباحًا تفوق انفاقها في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتتسم أنشطتها بكونها نابعة من الرغبة القوية لهؤلاء الأفراد في سد واستبعاد احتياجات البشر، وحل مشكلاتهم عن طريق الجهود التطوعية والتنسيقية مع الجهود الحكومية (أبو زينة، قناوي، ٢٠٠٢ :٥٧).

وتسهم الجمعيات الأهلية في الخطط التنموية بالوزارات والهيئات في مصر، وقد تم إنشاء إدارة الجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم في ١٢.١٩٩٨/١٥، واعتمدت بموجب قرار وزير التنمية الإدارية رقم (٤١١) لسنة ٢٠٠٠؛ لتصبح دار عامة تؤدي إلى (عبد الرسول، ٢٠١٨: ٤١٧-٤١٨):

- حصر الجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم والتنسيق بين خدمات هذه الجمعيات؛ مما يعمل على تفعيل دورها في تحقيق أهداف السياسة التعليمية.
- اقتراح المشروعات التي تفعل من دور هذه الجمعيات في التعلم.
- التعاون مع المجلس الأعلى والأمناء والآباء والمعلمين، بما يحقق أهداف العملية التعليمية، وزيادة مشاركة الأعضاء الممثلين لهذه الجمعيات.

(هـ) الأسرة:

إن جهد الأسرة مضافًا لجهد المدرسة يؤدي إلى تنمية الطلاب والتغلب على المعوقات، وتلبية الاحتياجات المختلفة.

(و) مجلس الأمناء والآباء والمعلمين:

يؤدي مجلس الأمناء والآباء والمعلمين دورًا فعالاً في تفعيل المشاركة المجتمعية، كما تُعد عملية صنع واتخاذ القرارات المنوطة بمجالس الأمناء والآباء والمعلمين من الأهمية القصوى في ضوء التوجه نحو لامركزية التعليم(البوهي،٢٠١١:٧٩).

وقد صدر القرار الوزاري رقم٢٨٩ بتاريخ٢٠١١/٨/٢٤ بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١).

وتهدف مجالس الأمناء والآباء والمعلمين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ ومنها(عبد الرسول، ٢٠١٨ :٤١٥-٤١٦).

- العمل على تحقيق اللامركزية في الإدارة، والتقويم، والمتابعة، وصنع واتخاذ القرار.
- تأصيل الديمقراطية في نفوس الطلاب، وإكسابهم معلومات ومعارف وقيم أخلاقية واتجاهات خاصة بتعميق روح الانتماء للمجتمع والوطن.
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية والتعاون في دعم العملية التعليمية.
- الارتقاء بالطلاب الفائقين والموهوبين ذوي الاحتياجات الخاصة علميًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، وقوميًا.
- توثيق الصلة والتعاون المشترك بين الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المدني في جو يسوده الاحترام المتبادل.
- تعظيم دور المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، والتغلب على مشاكلها وتحقيق طموحاتها.
- إبداء الرأي فيما يتعلق باختيار مدير المدرسة، وتقويم أداءه عند التجديد له.

ويختص المجلس بالمساهمة الفعالة مع إدارة المدرسة في وضع خطة متكاملة لتحقيق أهداف تطوير المدرسة، ومتابعة تنفيذها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، وإتاحة مصادر تمويلية غير تقليدية عن طريق تشجيع الجهود الذاتية للأفراد القادرين ورجال المجتمع المدني، ودعم الأنشطة التربوية المدرسية، ومتابعة تنفيذها، ووضع خطة لصيانة المباني والمرافق الخاصة بالمدرسة، والأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية (عبد الرسول، ٢٠١٨ :٤١٦).

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول إن الدولة بكافة فئاتها مهما قدمت من إمكانات واعتمادات مالية لا يمكنها بمفردها مواجه كافة الاحتياجات الخاصة بالعملية التعليمية، ويتطلب هذا تفعيل وتدعيم المشاركة المجتمعية في العملية التربوية كالتخطيط، واتخاذ القرارات، والمشاركة بالتمويل، والمشاركة بالآراء والأفكار المبدعة.

وتُعد المشاركة المجتمعية من أهم العناصر الفاعلة في العملية التعليمية؛ حيث إنه في ظل التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي السريع، وارتفاع الكثافة الطلابية زادت الحاجة إلى تفعيل والمشاركة المجتمعية باعتبار أن الدولة غير قادرة بمفردها على تلبية تلك المتطلبات بما توفره من إمكانات مادية وعينية، وبما تحققه من جودة في العملية التعلمية.

(٦) القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

في ضوء تحليل السياق الثقافي للمجتمع المصري يتبين أنه **جغرافيًا** أنها تقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد أسيوي؛ حيث تقع شبة جزيرة سيناء داخل قارة آسيا، وتتجاور مصر مع أربع دول فلسطين (قطاع غزة) وإسرائيل من جهة الشمال الشرقي، وليبيا من جهة الغرب، والسودان من جهة الجنوب، ويحد جمهورية مصر العربية من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر، وتم تقسيم مصر إلى عدة أقاليم مناخية متميزة، وتقع مصر في الإقليم المداري الجاف، ما عدا الأطراف الشمالية في المنطقة المعتدلة الدفيئة، والتي تتمتع بمناخ شبيه بإقليم مناخ البحر المتوسط(http://wikipedia.org.2021).

ويتضح تأثير العوامل الجغرافية في أن مصر تتمتع بالمساحة الشاسعة؛ مما يجعل الدولة غير قادرة بمفردها على تلبية احتياجات ومتطلبات الطلاب والمجتمع؛ ولذا لابد من تفعيل المشاركة المجتمعية، وتنوع خدمتها المقدمة، وتنوع مؤسساتها من أجل التغلب على المعوقات، وتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع، والمساهمة في توفير التعليم وفي عمليات التنمية.

ومن الناحية الديموجرافية يتركز معظم سكان مصر في وادي النيل والدلتا؛ حيث يتركز سكان مصر في٧,٧%من إجمالي مساحة الجمهورية خاصةً في وادي النيل والدلتا، واللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد طبقًا للدستور المصري، وتكتب بها المعاملات الرسمية الحكومية وغير حكومية (https:\\ar.wikipedia.org2021).

وقد ساعد ذلك على التأثير بالاتجاهات الحديثة في إدارة التعليم، والتي شهدتها مجتمعات لها ظروف مشابهة؛ مثل الهند وتفعيل المشاركة المجتمعية للتغلب على ما يوجهها من مشكلات تعليمية، وتخفيف العبء عن كاهل الدولة.

ومن الناحية السياسية جمهورية مصر العربية دولة جمهورية ديمقراطية، وتنقسم السلطة إلى: سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، سلطة قضائية، لدي مصر العديد من البعثات الدبلوماسية المتبادلة، ومصر منظمة إلى عدد من المنظمات الدولة كعضو مؤسس؛ مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي(https:\\ar.wikipedia.org.2021).

وقد ساهم هذا التقسيم أن يكون النظام الإداري هو مركزي التخطيط، لا مركزي التنفيذ، وهو ما ساعد على تفعيل المشاركة المجتمعية، وتعدد خدماتها ومجالاتها ومؤسساتها.

ومن الناحية الاقتصادية يُعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات دول الشرق الأوسط تنوعًا، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيسي على الزراعة، وعائدات قناة السويس، والسياحة، والضرائب، والإنتاج الثقافي والإعلامي، والصادرات البترولية، والعملة الرسمية المتداولة في مصر هي الجنية المصري، ويصدر عن البنك المركزي المصري(https:\\ar.wikipedia.org.2021).

وهذه الظروف الاقتصادية وما يصحبها من متغيرات ساعدت على تدعيم المشاركة المجتمعية وتفعيلها لتخفيف العبء عن كاهل الدولة، وللمساهمة في إتاحة الفرص التعليمية، والتغلب على ما يواجه الطلاب من مشكلات.

رابعًا: الدراسة المقارنة التفسيرية:

يتضمن هذا المحور تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف للمشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي بكل من الهند ومصر، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية، وذلك من حيث:

(١) المفهوم:

تشابهت دولتا المقارنة في مفهوم المشاركة المجتمعية؛ حيث تميز المفهوم بأنه واضح ومحدد ودقيق؛ حيث تم تعريف المشاركة المجتمعية **بالهند** على أنها: معالجة لمشكلات التعليم وتطوير المناهج والمواد التعليمية ذات الصلة بحياة المجتمع، والمساهمة في تعزيز تعليم الفتيات، وتغذية الشراكة المجتمعية، وزيادة المساءلة من المدارس تجاه المجتمع وضمان التنمية المجتمعية، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وتحمل المسئولية.

أما في مصر فتم تعريف المشاركة المجتمعية على أنها: عملية اكتساب الفرد لدور في الحياة السياسية والاجتماعية، ويكون لديه الفرصة لأن يتحمل المسئولية تجاه العمل التنموي، كما تم تعريفها على أنها كافة الجهود التطوعية التلقائية التي يبذلها الأفراد للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، وهي بذلك جهود غير حكومية؛ لتأكيد الشعور بالمسئولية الاجتماعية من أجل صنع القرارات التي تحقق المصلحة العامة.

ويمكن تفسير ذلك التشابه في مفهوم المشاركة المجتمعية بين دولتي المقارنة في ضوء مفهوم العولمة.

العولمة: يُقصد بها أن يصبح العالم قرية كونية صغيرة تذوب بينها الفواصل كما لو كانت تقع في مجتمع واحد، وترابط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة وثيقة الصلة.

ويُقصد بها: هي عملية تتطبقها المنظمات والشركات والمؤسسات بهدف تحقيق نفوذ دولي، أو توسيع عملها ليتحول من محلي إلى عالمي (Oxford Dictionaries, 2017: 4-5)

(٢) النشاءة والتطور:

تختلف دولتا المقارنة (الهند ومصر) فيما يتعلق بنشأة وتطور المشاركة المجتمعية.

ففي الهند فقط أكدت لجنة كوثريKOTHARI(١٩٦٤:١٩٦٦) على أهمية مشاركة المجتمع في التعليم المدرسي، وأوصت بضرورة إقامة علاقة حميمة بين المجتمعات المحلية والمدرسة لتطور التعليم الجيد في المدرسة، وإضفاء اللامركزية على التعليم على جميع المستويات، وفي عام١٩٨٦ تم إنشاء مجالس التعليم في المقاطعات لإدارة التعليم، وكان لها دور رئيسي في برامج تحسين المدارس، وإشراك المجتمع المحلي في العملية التعليمية، وإيجاد نظام جديد من المساءلة.

كما ركزت الخطة الخمسية الثانية عشرة على مشاركة أولياء الأمور في المدرسة لتحقيق تعليم جيد، ويُعبير الأداء الجيد والفعال SMCS، وجمعيات أولياء الأمور والمعلمين أمرًا ضروريًا للتعليم الجيد.

أما في مصر: فقد بدأ تكوين منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في مصر منذ بدء الدولة الحديثة في بداية القرن التاسع عشر؛ حيث إنشأت أول جمعية أهلية عام ١٨٢١ في الإسكندرية بواسطة الجالية اليونانية هناك، وظلت الجمعيات الأهلية هي الشكل الوحيد لمنظمات المجتمع المدني في مصر إلى أن بدأت الأشكال الأخرى في الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛

حيث تم إنشاء أول اتحاد عمالي عام١٧٩٨، والأحزاب السياسية ١٩٠٧، وقد شهدت الفترة ١٩٩٩ صدور قانون جديد للجمعيات الأهلية وتم إلغاؤه بحكم من المحكمة الدستورية، واستبدله بقانون آخر عام ٢٠٠٢ .

وقد يرجع ذلك الاختلاف إلى اختلاف القوى والعوامل الثقافية والتاريخية المؤثر على الدوليتين، فضلاً عن أن العاملين بالمشاركة المجتمعية ينتمون إلى مجالات مختلفة في كلتا الدولتين.

(٣) أهداف المشاركة المجتمعية:

تشابهت دولتا المقارنة في وضوح أهداف المشاركة المجتمعية، وأن الأهداف مصاغة بدقة وموضوعية وقابلة للقياس.

ففي الهند تهدف المشاركة المجتمعية إلى إيجاد طرق فعالة لاستخدام الموارد المتاحة لتحسين تقديم التعليم، وتقديم مناهج ذات صلة بالتنمية، وتعزيز تعليم الفتيات، وبناء تغذية وشراكات مدرسية مجتمعية، وتحقيق نظام تعليمي مستدام عالي الجودة، وتحسين البيئة المنزلية، وزيادة المسائلة.

أما في مصر فتهدف المشاركة المجتمعية في التعليم إلى إيجاد أفراد لديهم درجة من الوعى بالحقوق والواجبات، وتكوين الشخصية المتكاملة للطلاب من كافة الجوانب العقلية، والمهارية، والوجدانية، وتنمية قيمة المشاركة المجتمعية والمسئولية، والانتماء للوطن، والاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والتعليم، وحل بعض المشكلات التي يعاني منها الطلاب والتي تؤثر سلبًا على الأداء الأكاديمي كالرسوب، والتسرب، والعدوانية، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي والمالي للمدرسة، وتبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة والمجتمع، وإشاعة روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة العملية التعليمية.

ويمكن تفسير ذلك التشابه في الأهداف إلى مبدأ تكافؤ الفرص، حقوق الإنسان، الشفافية الإداري، التربية الشمولية.

- **تكافؤ الفرص:** تعني حصول كل فرد على فرص تعليمية متساوية دون التميز بسب جنس، أو إعاقة، أو دين، أو لون.
- **حقوق الإنسان:** باعتبار حق الفرد في الحصول علي التعليم، وإتاحته أمامه واستيعاب الملزمين دون تفرقة بسب لون، أو جنس، أو عقيدة.

- **الشفافية الإدارية:** أن يكون هناك وضوح في الأهداف، ورسم الخط والسياسات التعليمية، بما يضمن إزالة أي غموض في التفسير والتنفيذ، وبالتالي خضوع الممارسات الإدارية لمراقبة والمحاسبة المستمرة.
- **التربية الشاملة:** تعليم كافة الطلاب وتنميتهم تنمية متكاملة في كافة الجوانب العقلية، والجسدية، والروحية، والخلقية .....الخ.
- **تنمية المجتمع:** ويُقصد بها ممارسات النشطاء المدنيين والمواطنين المعنيين والمهنيين والتي تهدف إلى بناء مجتمعات محلية أقوى وأكثر قدرة على المقاومة (Wikipedia. 2022).

وتختلف دولتا المقارنة في أن أهداف المشاركة المجتمعية أكثر عرضة للمساءلة الإدارية نتيجة النظام اللامركزي في التعليم، والمساءلة الإدارية بمعني قياس النشاطات والأداءات داخل المنظمة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها.

(٤) أهمية المشاركة المجتمعية:

تشابهت دولتا المقارنة (الهند–مصر) في تأكيدهما على أهمية المشاركة المجتمعية باعتبارها إحدى الطرق لتحسين الوصول إلى التعليم، وتحقيق جودته.

ففي الهند تأتي أهمية المشاركة المجتمعية من أنها إحدى الوسائل الخاصة بتعزيز الملكية، والمساءلة، والكفاءة، وجمع الأموال، وضمان الحضور إلى المدرسة، والمساهمة في العمالة، والموارد، والأرض، والأموال، ومتابعة حضور المعلمين وأدائهم، وحشد المزيد من الموارد لحل المشكلات.

أما في مصر فتتمثل أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم في توثيق العلاقة بين الأهالي والمدرسة، وخدمات البيئة المحلية، وتنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية، وتعويد الأهالي على الخدمة الذاتية، والتخلي عن القيم السلبية والانعزالية تجاه المشكلات التعليمية، والتطبيق الفعال للعمليات والإجراءات التي تضمن تحقيق مستويات عالية من الاداء.

ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء توكيد الجودة، التعليم الشامل، التعليم المستمر.

- **التعليم المستمر:** هو ذلك الذي يشمل كافة أشكال التعليم طول الوقت أو بعض الوقت سواء كان في الموقع أو عن بعد.
- **التعليم الشامل:** بهدف تنمية كافة جوانب شخصية الطالب المعرفية، والجسدية، والاجتماعية، والعاطفية .
- **توكيد الجودة:** أي تحسين الخدمات التعليمية، وتقويمها من أجل الوصول للمعايير المطلوبة من الجودة التعليمية.
- **التنمية البشرية:** هي العملية التي تركز على الإنسان، وتسعى لتطوير مهاراته وقدراته ليصل بمجهوده الشخصي إلى مستوى معيشي جيد(www.annajah.net,2021.)

(٥) مبادرات المشاركة المجتمعية:

تشابهت دولتا المقارنة في تعدد وتنوع المبادرات والمشروعات المتعلقة بتفعيل المشاركة المجتمعية.

ففي الهند كانت هناك مبادرة لجنة تطوير ومراقبة SDMC والتي أوجدت مساحة ديمقراطية، وإجراءات سياسية محدودة للمشاركة المجتمعية في التعليم من أجل تعبئة المجتمعات، وتحسين الحوكمة، والمساءلة والشفافية الإدارية، أما مبادرة براثام فهي مبادرة غير هادفة للربح تتعلق بتحسين جودة التعليم، وتسهيل تفعيل لجان التعليم القروية التي تعمل على ضمان التحاق كل طفل في الفئة من (٦:١٤)عام بالمدارس، وإتمام تعليمه الابتدائي، وبالإضافة إلى ذلك توجد عديد من المبادرات والبرامج مثل DPEP وSSA والتي تهدف لتعميم التعليم الابتدائي من خلال ملكية المجتمع للنظام المدرسي، كما تُعد تجربة مدرسة الرفاه لتمكين المجتمع من المشاركة في التعليم من خلال ما تقدمه من منح، وحوافز مالية لحضور التعليم الذي يجري خارج الفصل، كما تُعد تجربة مدرسة بهاراتي أحد النماذج الرائدة لتفعيل التعليم عالي الجودة والمستدام من خلال تنمية مهارات الوالدين، وتطوير الظروف المنزلية، وفتح قنوات الاتصال بين المدرسة والمنزل، وزيادة مشاركة الآباء في صنع القرارات والحوكمة، وتتبع هذه المؤسسة نهجًا متكاملاً للمشاركة المجتمعية يقوم على الاجتماع بين الآباء والمعلمين، والتوجيه المنزلي، وحملات تنمية المجتمع.

أما في مصر فقد تعددت مبادرات المشاركة المجتمعية؛ ومنها: مجلس الأمناء والأمناء والآباء والمعلمين الذي يؤدي دورًا هامًا في تفعيل المشاركة المجتمعية، وعمليات صنع واتخاذ القرار

المنوطة بمجلس الأمناء والآباء والمعلمين، وكذلك تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية لأعضاء المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وكذلك توجد مبادرة الجمعيات الأهلية التي تُسهم في خطط التنمية، وقد حققت الجمعيات الأهلية دورًا بارزًا في مجال التنمية بكافة قطاعاتها، كما أن للأندية ومركز الشباب دورًا هامًا في تكوين وبناء شخصية الفرد، وتقوم بأدوار متعددة ثقافية، وتعليمية، ورياضية، واجتماعية، وفنية.

أما الأحزاب السياسية تقوم بدعم العملية التعليمية من خلال أشتراك أعضاءها في المناهج وتطويرها، والعمل التربوي، والقضاء على الأمية، وتيسير التعليم المجاني لكافة أبناء الشعب، وتنمية الثروة البشرية، وقدرات المواطنين تأهيلهم وتنشئتهم سياسيًا، وتوفير ما يحتاجه المجتمع من كفاءات وتخصصات.

وتختلف دولتا المقارنة في أن المبادرات الخاصة بالمشاركة المجتمعية في الهند أكثر عرضه للحوكمه والمساءلة الإدارية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء اللامركزية الإدارية، والقيادة الموزعة.

- **اللامركزية الإدارية:** تعني توزيع المهام والاختصاصات على عدة جهات تقوم كل منها باتخاذ القرارات، وتحديد أوجه وبنود الصرف، وتولي مهام الإشراف والتقسيم، وتقديم التغذية المرتدة.
- **أما القيادة الموزعة:** تقوم على أساس منح عديد من الأدوار القيادية الرسمية وغير الرسمية من الرئيس إلى المرؤوسين، وذلك من خلال مشاركتهم في صنع القرار واتخاذه، والتعاون والمشاركة في تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتحقيق جودتها، فالهند بلد يتميز باللامركزية التعليمية، وكذلك بالديمقراطية، وهذا ما ساعد على تفعيل المشاركة المجتمعية في تعليم المدارس.

وعلى الرغم من اختلاف القوى والعوامل في كلتا الدولتين إلا أنه تم تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي في كليهما.

خامسًا: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمصر:

- **منطلقات التصور المقترح:**

يستهدف هذه البحث تفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم العام بالاستفادة من الخبرة الهندية، ويقوم هذا التصور على عدة منطلقات؛ تتمثل فيها يلي:

(١) مواكبة التطورات العالمية والتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي تستوجب تفعيل المشاركة المجتمعية وما يتبعها من محاسبية وحوكمه تعمل على دعم العملية التعليمية، وتحقيق جودتها.

(٢) مواكبة التغيرات في التعليم المصري؛ حيث لم تعد الدولة والمدرسة قادرة بمفردها على تحقيق أهداف المنشأة، ولابد من مشاركة المجتمع في ذلك الأمر.

(٣) أهمية المشاركة المجتمعية في التغلب على العديد من المشكلات التعليمية، وتلبية متطلبات العملية التعليمية، وتحقيق جودتها.

(٤) تحقيقًا لمبدأ التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة؛ مما يدعو لتفعيل المشاركة المجتمعية من أجل تزويد الطلاب بمعلومات ومهارات لازمة لمواصلة التعليم.

- **أهداف التصور المقترح:**

يسعى التصور المقترح حال تطبيقه إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) نشر ثقافة العمل التطوعي وتبني مفهوم المشاركة المجتمعية وما يتطلبه من إعادة النظر في محتوي النظام التعليمي وأهدافه.

(٢) تفعيل المشاركة المجتمعية والتواصل بين المدرسة والمجتمع بكافة مؤسساته وتنظيماته من جمعيات أهلية، وأحزاب سياسية، منظمات حكومية وغير حكومية، الأسرة وإشراكهم في حل المشكلات المدرسية، وتلبية الاحتياجات.

(٣) وضع آليات وإجراءات استراتيجية من شأنها تفعيل عملية المشاركة المجتمعية في التعليم، والتغلب على ما يواجهها من معوقات ومشكلات.

- **أبعاد التصور المقترح:**

يقوم التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي على تحقيق الجودة في العملية التعليمية، والتغلب على معوقات تفعيل المشاركة، ويتكون من ثلاث أبعاد:

(١) فيما يتعلق بمفهوم المشاركة المجتمعية:

أن يتضمن مفهوم المشاركة المجتمعية ما يلي:

- سياسات مرنة للمدارس لتشجيع مؤسسات المجتمع على المشاركة بفعالية في أنشطة المدارس، والسماح لأولياء الأمور وغيرهم المشاركة في اتخاذ القرار، ومعالجة مشكلات العملية التعليمية.
- تفعيل الاتصال بين المدرسة والأسرة للتغلب على ما يواجه الطلاب من مشكلات والعمل على حلها أسوة بالهند.
- عقد اجتماعات بصورة دورية ومستمرة لأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي لتبادل الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بكيفية تفعيل المشاركة المجتمعية كما بالهند.
- إشراك أولياء الأمور في بعض الأمور المدرسية؛ كالمشاركة في إعداد الوجبات للطلاب كما بالهند.
- إعطاء صلاحيات لمجلس الآباء والأمناء والمعلمين الصلاحية لإصدار القرارات، والمشاركة في حل المشكلات المدرسية.
- تبني الأفكار المبدعة والبناءة من قبل الطلاب وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى من أجل تحقيق الجودة في العملية التعليمية.
- أن تسمح التشريعات والقوانين لأولياء الأمور والمجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات التربوية، والقيام بدور إرشاد الطلاب ومعاونتهم في اختيار مجالات الدراسة.

(٢) فيما يتعلق بأهداف المشاركة الاجتماعية وأهميتها:

يجب أن تتضمن أهداف وأهمية المشاركة الاجتماعية ما يلي:

- تحقيق التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل من خلال استبدال الأنشطة التقليدية للمدرسة بأنشطة يحتاج إليها المجتمع.

- إعطاء بعض الصلاحيات والتفويض للمدارس بحيث يكون لها حرية التصرف، وتحديد أوجه وبنود الصرف.
- تنمية تعليم المرأة والفتيات أسوه بالهند عن طريق التأكيد على المشاركة المجتمعية وإلحاقها بفصول محو الأمية، واجتذابها للتعليم مرة أخرى.
- نشر الوعي بمفهوم المشاركة المجتمعية ومجالاتها، وأهدافها، وأهميتها في حل المشكلات التعليمية، وتفعيل جودة التعليم.
- توفير فرص لأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي للمشاركة في اتخاذ القرارات التربوية، والمساهمة في عمليات إرشاد الطلاب وتوجيههم.
- التنمية المهنية المستمرة للمعلمين، وتعريفهم بمجالات المشاركة المجتمعية، وأهمية المشاركة المجتمعية أسوة بالهند.

(٣) فيما يتعلق بمبادرات المشاركة المجتمعية:

وتتمثل مبادرات المشاركة المجتمعية فيما يلي:

- توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلي، بحيث يستفيد المجتمع من المدرسة، وتستفيد المدرسة من المجتمع من خلال توفير المرافق المدرسية، والمعامل، والفصول الدراسية، والمكتبة، وأجهزة الكمبيوتر.
- دعوة أصحاب المهن والحرف للاستفادة بخبراتهم، وتنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- التنسيق بين المدرسة وبين مؤسسات المجتمع (المصانع، وورش النجارة) بهدف تقديم تعليم مهني للطلاب لتنمية مهاراتهم.
- تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال على المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم، وفي الحصول على مساهمات مادية وعينية.....الخ.
- توفير الموارد المالية والمادية والتجهيزات والإمكانيات من أجل دعم العملية التعليمية، وتحقيق جودتها.
- إنشاء موقع إلكتروني للمدرسة، وإتاحة الفرصة لأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع للمشاركة في أنشطته، وتبادل الأفكار والمقترحات.

- تنظيم لقاءات وندوات بصورة دورية ومستمرة لتوعية أولياء الأمور وأعضاء المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجات المدرسة والمجتمع على السواء أسوة بالهند.
- تنظيم دورات تدريبية، وورش عمل للطلاب للتوعية بأهمية العمل التطوعي، والعمل في فريق، والعمل التعاوني.
- دعم التغذية الراجعة بالمدارس، والعمل على أن تكون مقررات الدراسة متضمنة ما يتعلق بمفهوم المشاركة المجتمعية ومجالاتها، وأهمية العمل التطوعي، والعمل التعاوني، وأهمية فرص العمل.
- تمكين المجتمع بكافة مؤسساته من أن يؤدى دوره في الحوكمة والمحاسبية في العملية التعليمية أسوة بالهند.
- تنظيم الدورات التدريبية، وورش العمل والمعسكرات لتبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق بحل بعض المشكلات المدرسية.
- تأهيل المتطوعين للمشاركة في الأنشطة المدرسية؛ مثل: محو الأمية، وصيانة المباني المدرسية .....الخ.
- تخصيص يوم كل شهر لتكريم أعضاء المجتمع أولياء الأمور الساهمين في المشاركة المجتمعية بالتعليم المدرسي في العملية التعليمية.
- التوسع في إقامه المعارض الفنية والثقافية التي تقيمها المدارس كوسيلة لحل بعض المشكلات، وتخفيف بعض الضغوط عن كاهل الطلاب أو أعضاء المجتمع.

- **آليات تنفيذ التصور المقترح:**

(١) استصدار القوانين والتشريعات اللازمة للسماح المؤسسات التعليمية بتنويع مصادر تمويلها من تبرعات، ومساهمات مادية وعينية؛ لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم المدرسي.

(٢) أن تتضمن القوانين والتشريعات بنودًا تسمح بأن يكون هناك مركزية في التخطيط ولامركزية في التنفيذ حتى يسنى للمؤسسات التعليمية تفعيل المشاركة المجتمعية.

(٣) نشر ثقافة المشاركة المجتمعية، والعمل التطوعي داخل المجتمع ولدى أولياء الأمور.

(٤) تخصيص يوم كل شهر لاطلاع إدارة المدرسة والمجتمع على مجالات المشاركة المجتمعية، ومفهومها، وأهميتها، وتكريم أفراد المجتمع وأولياء الأمور المساهمين فيها، وعلى جهود التي يمكن المشاركة فيها سواء مادية أو عينية.

(٥) عقد ندوات ودورات تدريبية، وورش عمل لأفراد المجتمع بصورة دورية ومستمرة من أجل تفعيل جهود المشاركة المجتمعية.

(٦) تفعيل دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل لتوعية المجتمع بأهمية المشاركة في العملية التعليمية.

(٧) فتح قنوات اتصال بين المدرسة والمجتمع؛ بحيث يمكن للمدرسة الاستفادة من المؤسسات المجتمعية في تحقيق جودة العملية التعليمية، وأن تكون المدرسة وحدة مجتمعية منتجة.

(٨) التنمية المستمرة لأفراد المجتمع المحلي لإكسابهم مهارات وخبرات فيما يتعلق بحل المشكلات والمعوقات التي تواجه العملية التعليمية.

(٩) دعم الإبداع والابتكار من خلال تبني الأفكار الإبداعية الحديثة، والتشجيع على تطبيقها.

(١٠) أن تتضمن المقررات الدراسية ما يشجع الطلاب على العمل التطوعي، والعمل التعاوني، والعمل ضمن فريق، وكيفية المحافظة على البيئة من التلوث ومعايير النظافة، والمعايير الصحية.

(١١) عمل خريطة مدرسية تحدد احتياجات المدرسة من المجتمع، واحتياجات المجتمع من المدرسة.

(١٢) دعم العلاقة بين المدرسة والمجتمع الخارجي أولياء الأمور، وتعمل على توطيد الصلات بين المدرسة والمجتمع.

(١٣) تصميم موقع إلكتروني يتعلق باطلاع المجتمع وأولياء الأمور بأهمية المشاركة المجتمعية في دعم عملية التعليم، والمجالات التي يمكن المساهمة فيها سواء مادية أو عينية.

- **صعوبات تنفيذ التصور المقترح وطرق التغلب عليها:**

قد يواجه تصور المفتوح بعض الصعوبات حال تنفيذه؛ ومنها:

(١) ضعف المشاركة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي، **ويمكن التغلب عليها** عن طريق نشر ثقافة المشاركة المجتمعية، ومجالات المساهمة فيها.

(٢) نقص الكفاءات البشرية والمدرسية المؤهلة من قبل أفراد المجتمع المحلي **ويمكن التغلب عليها** بعمل دورات تدريبية بصورة مستمرة للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية ومجالات المساهمة فيها.

(٣) تفعيل مبدأ المركزية في أتخاذ القرارات، وتحديد أوجه وبنود الصرف، **ويمكن التغلب عليها** أن يكون المبدأ السائد هو مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ والإدارة بحيث يخول لمدير المدرسة تحديد أوجه وبنود الصرف طبقًا لأهميتها.

(٤) ضعف الاتصال بين المدرس وأفراد المجتمع ومؤسساته ويمكن التغلب على ذلك بفتح قنوات الاتصال بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية، وتفعيل العلاقة بينهما، واطلاع المجتمع على الأفكار الإبداعية.

(٥) ضعف التنمية المهنية للمعلمين وأفراد المدرسة وأفراد المجتمع ومؤسساته ويمكن التغلب على ذلك بتوفير البرامج التدريبية، وورش العمل، واللقاءات المستمرة لتفعيل التنمية المهنية للعاملين.

(٦) ضعف التمويل اللازم لإحداث التطوير والتغيير اللازم، ويمكن التغلب عليها بالاهتمام بتوفير مصادر تمويلية، وإقناع أفراد المجتمع ورجال الأعمال بأهمية التبرعات والمساعدات المادية والعينية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- إبراهيم، السيد علي إسماعيل(٢٠١٣). تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بور سعيد. **مجلة كلية التربية**، جامعة بورسعيد (١٣)، يناير.
- إبراهيم، تامر محمد عبد الغنى(٢٠٠٧). **تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة**. القاهرة، http://www.Ejtemay.com .
- إبراهيم، مجدي إبراهيم محمد(٢٠١٥). **المدارس الجاذبة للطلاب وكيفية القضاء على ظاهرة الغياب**. الجيزة: دار نوبل للنشر والتوزيع.
- أبو حسين، ابتهال محمد كمال؛ وآخرون(٢٠١٨). دراسة الفروق بين أدوار المؤسسة التعليمية في المشاركة المجتمعية ببعض مراكز محافظة الدقهلية. قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، قسم المجتمع الريفي، **محطة بحوث تاج العز**، مركز الحوث الزراعية، ٩(٧).
- أبو زينة، عاطف بدر؛ قناوي، أمل المختار(٢٠٠٢). الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف: دراسة ميدانية. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة المنيا، ١٦(٢٤)، اكتوبر.
- أحمد، عزام عبد النبي(٢٠٠٩). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العلمية المعاصرة: دراسة مقارنة. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة بنى سويف.
- امبابى، علي(٢٠٠٧). **الإعلام التربوي المقروء في المؤسسة التعليمية**. مصر، دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- بدراوي، هناء حافظ(٢٠١٥). **التنمية الاجتماعية: رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- بن منظور، محمد بن مكرم(٢٠٠١). **لسان العرب**. ج(٧)، القاهرة: دار التوفيقة.
- بهاء الدين، حسين كامل(٢٠٠٣). **مفترق الطرق**. القاهرة: دار المعارف.

- بهجت، أحمد الرفاعي، ناس، السيد محمد(٢٠٠٦). **دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- البهوي، فاروق شوقي(٢٠١١). **مجالس الأمناء صيغة للمشاركة المجتمعية لإدارة المؤسسات التربوية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- بوعمامة، فايزة(٢٠١٧). الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (٢٩).
- جمال الدين، نادية يوسف وآخرون(٢٠١٥). المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد. دار المنظومة، **العلوم التربوية**، مصر، ٢٣(٢٤).
- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤:٢٠١٧). **التعليم والمشروع القومي لمصر "معًا نستطيع تقديم تعليم جديد"**، وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٤:٢٠١٧).
- جوان، شيرويت محمود محمد أبو عوض(٢٠١٣). واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد. **مجلة كلية تربية**، جامعة بورسعيد، (١٤)، يونيو.
- جوهر، علي صالح وآخرون(٢٠١٠). **الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم**. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- حامد، سليمان(٢٠٠٩). **الإدارة التربوية المعاصرة**. الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،.
- حسن، رجب عليوة علي؛ عبد الله، محمد عبد الله محمد (٢٠١٨). تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، ٣٤(١٢)، ديسمبر،
- حسن، رشاد محمد(٢٠١١). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان: دراسة ميدانية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، مصر، ١٨(٦٨)، يناير.
- حسن، منى إبراهيم عبد السلام(٢٠١١). سيناريوهات بديلة لتفعيل دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية، المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٨(٦٩) . http://search.Mandumah.com/record/106116

- حسين، سلامة عبد العزيز (٢٠٠٧). **المشاركة المجتمعية وصنع القرار**. الإسكندرية، دار الجامعة الجديد للنشر.
- الخطيب، وآخرون(٢٠٠٦). **المدرسة والمجتمع وتعليم المستقبل**. عمان: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
- دعبس، يسري(٢٠١١). **المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة**. مصر: دار حصاد الفكر.
- الرديني، فاطمة بنت حمد(٢٠٠٦). المشاركة المجتمعية ودورها في حل مشكلات الإدارة المدرسية العصرية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. **مجلة كلية التربية بأسوان**، جامعة جنوب الوادي، (٢٠)، ديسمبر.
- رضوان، عبد الرحمن؛ ناجى، أبو هلال(٢٠٠٧). المشاركة المجتمعية في التعليم في ضوء فكرة مجالس الأمناء والآباء والمعلمين: دراسة ميدانية. **المؤتمر العلمي الرابع**، الدولي الأول، جودة كليات التربية والاصلاح المدرسي من ٤:٥ أبريل.
- الرملي، محمد(٢٠١٠). **ضمان الجودة والاعتماد التربوي للمدارس المصرية**. الإسكندرية: منتدى الرملي للتربية التعليم والتنمية البشرية.
- الروبي، حنان أحمد(٢٠٠٩). آليات تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة. **رسالة ماجيستر**، كلية تربية، جامعة بني سويف.
- السامرائي، طارق عبد الحميد(٢٠١٣). الإدارة المدرسية الفاعلة السياسات والاستراتيجيات الحديثة. عمان: دار الابتكار للنشر والتوزيع.
- السحيمي، علي عبد السلام محمد السيد(٢٠١٨). **دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي**. كلية التربية، جامعة مدينة السادات.
- سلمان، زيد منير(٢٠١٢). الاتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية. الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- سليم، محمد الأصمعي محروس(٢٠٠٥). **الإصلاح التربوي والمشاركة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- سيد، هايدي مصطفى(٢٠١٨). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية، ٣٤(٣)، ج(٢)، مارس http://www.aun.edu.eg\facuty-education.
- شطا، أحمد عبد المعبود أبو زيد(٢٠١٦). المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم: دراسة ميدانية بمحافظة دمياط. **المجلة العربية للدراسات وبحوث العلوم التربوية الإنسانية**، مصر، يناير.
- عاشور، قباني(٢٠١٧). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، (١١).
- عامر، سامح عبد المطلب إبراهيم(٢٠١٨). دور الإدارة الذاتية في تفعيل المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، دارسة نظرية، جملة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.
- عامر، سامح عبد المطلب إبراهيم(٢٠٢١). تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء مدخل الإدارة الذاتية (الممارسات، المعوقات، سبل التطوير). **مجلة كلية التربية**، الإسماعيلية، (٤٩)، يناير.
- عبد الرسول، خلف رجب حافظ(٢٠١٨). واقع دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية في ضوء اللامركزية. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، (١٠)، ج(٢).
- عبد السلام، منى إبراهيم (٢٠١١). سيناريوهات بديلة لتفعيل دور فريق المشاركة المجتمعية في المدرسة الابتدائية المصرية. المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٨(٦٩) .. http://search.Mandmah.com/record/106116
- عبد المنعم، نادية محمد(١٩٩٩). **تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمي: دراسة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يونيو.

- عثمان، سيد أحمد(٢٠٠٧). **المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة: دراسة تربوية.** ط(٣)، القاهرة: الانجلو المصرية.
- العجمي، محمد حسنية عبده(٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الزانية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة المنصورة، مايو، ج(١)، (٥٨).
- عدلي، فاتن محمد(٢٠٠٣). **دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدني في مواجهة المشكلة السكانية.** القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- علي، سامية جمال سيد(٢٠١٢). متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لرابط المدرسي الثانوية الصناعية بسوق العمل. **رسالة ماجيستر غير منشورة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
- علي، عبير أحمد(٢٠١٩). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظة الفيوم. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، ٢٥(٧)، يوليو.
- عودة، عبد الله علي عبد الله عودة(٢٠٠٨). تقييم مشروع تحسين جودة التعليم في ضوء معيار المشاركة المجتمعية: دراسة مطبقة على مدارس تعليم الأساس بأسوان. **المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان، مارس، (١٢).
- عوض، عوض توفيق؛ نخلة، ناجى شنودة (٢٠٠٥). **أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية.** القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- غيث، محمد عاطف(١٩٩٩). **قاموس علم الاجتماع.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فتحي، شاكر محمد؛ زيدان، همام بدراوي (٢٠٠٣). **التربية المقارنة، المنهج، الأساليب، التطبيقات.** القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- فهمى، محمد سيف الدين(١٩٩٥). الرؤية المجتمعية والرؤية المستقبلية للتعليم. **المؤتمر العلمي الثالث "التعليم وتحديات القون الحادي والعشرين"**، كلية التربية، جامعة حلوان، (١)، أبريل.

- مجاهد، محمد عطوه(٢٠٠٨). **المدرسة والمجتمع في ضوء مفاهيم الجودة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مجمع اللغة العربية(٢٠٠١:٢٠٠٢). **المعجم الوجيز**. القاهرة. الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية.
- محمد، أحمد محمود عبد الحميد(٢٠٢٠). متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة. **مجلة البحث العلمي في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، (٢١).
- محمد، مصطفي عبد السميع؛ السيد، جيهان كمال محمد(٢٠٠٦). **قضايا تربوية معاصره**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
- مرعي، إيمان(٢٠١٧). **إشكاليات نظام الحكم الحلى في مصر واتجاهات التطوير**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .aspss.ahnam.org.eg\news
- معجم المعاني الجامع(٢٠١٠). ربية المعاصر. معجم عربي (٢٠١٠) https://www.Almaany.Com\ar\dict\ar-ar(2022)
- نوار، أحمد زينهم(٢٠٠٨). أسس التربية الميدانية في ضوء جهود مؤسسات المجتمع المدني وآراء خبراء التربية: دراسة مستقبلية. **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة بنها.
- وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٣).**المعايير القومية لتعليم في مصر**. (١)، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٥). **برنامج تحسين التعليم مشروع المدرسة الفعالة**. ورشة عمل في فترة من ١٣:١٥ فبراير، القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٨). **البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية**. دليل المتدرب.
- وزارة التربية والتعليم(٢٠١١). **قرار وزاري رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٤ بشأن إعادة تنظيم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين**، جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم(٢٠١٢). **البرنامج التدريبي: تفعيل دور مجلس الأمناء لدعم العملية التعليمية**. دليل المتدرب، وزارة التربية والتعليم، الأكاديمية المهنية للمعلم.

- وزارة التربية والتعليم(٢٠١٤). **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤:٢٠٣٠**، التعليم المشروع القومي لمصر.
- الوكيل، مصطفى مختار(٢٠١٢). المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها، **جمعية الثقافة من أجل التنمية**. س(١٣)، (٥٩)، أغسطس
http://search.Mandumah.com/record/2020 .
- يعقوب، ميلاد سامي(٢٠٠٥). هل يوجد مجتمع مدني في مصر، دراسة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة. **مجلة أحوال مصرية**، مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجيتها، س(٨)، (٢٩).

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Amajor Innovative Tool Success in Community Level Programmes, in Book Health and Development Occupational hazards, Food Security and Community Development, https://www.Research gate.net
- Bharti Foundation (2022). Community Participation for Sustainable and Quality Education https://www.bhartiloundation.Org.
- Dane, Kane(2022). Discuss the Community Participation in Educational Development, http://www.ow/gen India.
- Dsouza, Rina(2011). Community Participation and Decentralization in Elementary Education: Partham –NGO in Gujarat, international Institute Social Studies, Gradate School Development Studies, **Masters of Arts in Development**, Studies the Hague the Netherlands, November.
- Dutta, S.(1999).Community Participation in the Field Health and Nutrition https://pubmed.Ncbi.Nlm.Nih.Gov.,Jan. Mar.
- Oxford Dictionaries(2017). Globalization received.
- Govinda, R., Opadhyay, Bandyo(2010). Changing Frame Work Local Governance and Community Participation in Elementary for International Development, https://www.gov.uk.
- http://elramiy.ahiamontada.(2022)com\t168.topic.
- https://ar.wikipedia.org(2021) ويكيبديا الهند .
- https://ar.wikipedia.org(2021) ويكيبديا مصر .
- https://ar.wikipedia.org(2022) ويكيبديا تنمية المجتمع .
- https://ar.wikpedia.org,(2021).
- https://bhatiboundation.org(2022).communityparticipationborsustainableandqualityeducationbhartiboundation .
- https://library.Iuga2.Edu.Ps/book-details.aspx?edition-on=119111
- https://openknowledgeworidbank.Org(2009).communitparticipationininbormationcampaings,journalarticlespublisheidextermally.

- https://search. Man dumah.com(2022)\Record.
- https://www.annajah.net,2021: التنميــة البشــرية مفهومهــا، أهــدافها، مقوماتهــا، معوقاتها.
- https://www.Smsfoundation.org.(2021). Role of Community Participation and the Impact on Sustainability in Rural India, SEHGAL Foundation.
- https://www.we.org(2021).India,AspecialPlaceinourhistoryandourhearts,wecharity,legal,PrivacyPolicy.
- https:cws.India.org(2022).communitywelbareschool(cws)community welbareschool:communityEmpowermentthroughparticipation
- Janardhya, Niarn, V.P.(2014). Community Participation and Institutional Experience's in School Education: School Development and Monitoring Committees in KARVA Taka Center for Child and the Law National Law School at India University, Oxfam India, February.
- Johnson, Emmanuel, Janagan(2011).Community Participation India, Amajor Innovative Tool of Success in Community Level Programmers, in Book Health and Development Occupational Hazards, Food Security and Community Development. https://www.researchgate.net.
- Kamlesh, Narwana (2015).Global Approach to School Education and Local Reality: Acase Study Community Participation in Haryana, India, Policy Futures in Education, 13(2), https://eric.ed.Gov.
- Kumar, Manoj(2021). Community Participation in School Education. **Internet Journal Science and Research**, (1), (SR),(10), Issue, January, www.Ijsr.net.
- Kumar, Manoj(2021). Community Participation in School Education: Internet Journal Science and Research, 1(10), Issue, January, www.Ijsr.net.

- Kumar, Santha (2018). Community Participation in School Management: Reasons. https://practiceconnect.AZimprejiversity.ed.
- Kumar, Santha (2018). Community Participation in School Management: Reasons https://practiceconnect.AZimprejiversity.ed.
- Madhumita, Govinda, Opadhyay, Bandy (2010). **Changing Frame Work Local Governance and Community Participation in Lementary Education in India**, Consortium Research on Education Access, Transitions and Equity.
- Murali, D.(2011). Community Participation in Education, the Hindu, Book Peek Blogspot. Com https://www.theIndu.com.
- Opqadhyay, Govinda Madhumita Bandy, R.(2010**). Changing Frame Work al Local Governance and Community Education in India,** Consortium for Research on Educational Access.
- Rashmi, Diwan (2003). Community Participation and Empowerment in Primary Education. https://catZ.Lib.Unimelb,edu.au.
- Sanchez, Vveronica(2014). Improving the Quality al Primary Education through Community Participation, https://blogs.lse.ac.uk.
- Savitha, B.C., Krishnappa, M.H.(2014).Community Participation Elective School Development, A Fied View, **Internetional Research Journal al Management Sociology, Humanity**, (5), Issue(17), http://www.academia.eu.